المجلس الأعلى للصحة
Supreme Council of Health

التقرير السنوي

المجلس الأعلى للصحة

2017

سنوات من الإنجاز

صاحب السمو الملكي
الأمير سلمان بن حمد آل خليفة
ولي العهد نائب القائد الأعلى
النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء

حضرة صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين المفدى

صاحب السمو الملكي
الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة
رئيس الوزراء الموقر

الفهرس

نبذة تعريفية 6

مجلس الإدارة 10

التشريعات والقرارات 20

الخطة الوطنية للصحة 24

الأنشطة والفعاليات 30

المبادرات 44

برنامج الضمان الصحي الوطني 52

المشاريع الاستراتيجية 62

التواصل مع الهئيات الرسمية 70

الدعم المستمر لهيئة المهن الصحية 80

التواصل مع السلطة التشريعية 86

التواصل مع القطاع الطبي الخاص 94

التواصل مع قطاع التعليم الطبي 100

الشراكات الدولية 110

التواصل الإعلامي 122

نبذة تعريفية

المجلس الأعلى للصحة

منذ تأسيس المجلس الأعلى للصحة في العام ٢٠١٣م، لعب المجلس دورًا رئيسيًا في المساهمة في تطوير القطاع الصحي في مملكة البحرين. وقد عمل المجلس على مدى السنوات الماضية على تهيئة الأرضية المناسبة وبناء الاستراتيجات اللازمة لتطوير القطاع الصحي والطبي وخصوصًا على صعيد تعزيز كفاءة الخدمات واستدامة الموارد الصحية والتنسيق مع جميع الأطراف في القطاعين العام والخاص ومد الجسور مع المؤسسات الدولية المعنية بقطاع الصحة والتأكيد على تجسيد مبادئ الشفافية والعدالة والاستدامة في القطاع الصحي بمملكة البحرين.

ولقد أوضح المرسوم بقانون رقم (٥) لسنة ٢٠١٣ بإنشاء المجلس الأعلى للصحة أهداف المجلس والمهام والمسؤوليات التي يضطلع بها على النحو التالي:

- يتولى المجلس وضع الاستراتيجية الوطنية للصحة في المملكة ومتابعة تنفيذها مع الوزارات والمؤسسات والهيئات المعنية، وله في سبيل ذلك ممارسة الاختصاصات التالية:
- وضع السياسات حول العدد الكلي من الأسرة المطلوبة للبحرين وتوزيعها على الحالات الحادة والمزمنة والنفسية وغيرها وتنسيق خطط وبرامج الوزارات والمؤسسات والهيئات المعنية بالتنفيذ.
- وضع سياسة تمويل الخدمات الصحية من خلال تطبيق نظام شامل للتأمين الصحي.
- وضع تصور لعدد وأماكن توزيع المؤسسات الصحية العامة والخاصة بالمملكة.
- إيجاد نظام موحد لتقنية المعلومات في جميع المؤسسات الصحية العامة والخاصة بالمملكة.
- تطوير معايير جودة الخدمات الصحية واتخاذ التدابير اللازمة التي تضمن احترام حقوق وسلامة المستفيدين منها بالتنسيق مع الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية.
- إقرار ضوابط وسياسيات التدريب في كل من المستشفيات والمؤسسات التعليمية الصحية لضمان توفير الكوادر الطبية والصحية والإدارية.
- تشجيع وتنسيق البحث العلمي في المجال الصحي.
- تنسيق الخدمات الطبية بين مقدمي الخدمة بالمملكة.
- تنظيم المؤتمرات الصحية وزيارات المختصين في المجال الصحي للمملكة.
- وضع تصور لضوابط تعيين مجالس إدارات المؤسسات الصحية.
- وضع الضوابط العامة لعمليات الشراء الموحد للأدوية والأجهزة والمواد الطبية.
- تشجيع الجمعيات الأهلية العاملة في المجال الصحي والتعاون معها بما يعود بالنفع على المواطنين والمقيمين.
- التوصية بما يراه من تعديلات على التشريعات المتصلة بالصحة، ورفعها إلى مجلس الوزراء.
- وضع تقرير سنوي يُعرض على مجلس الوزراء، يتناول فيه، بالإضافة لأهم قراراته وتوصياته عن السنة المشمولة بالتقرير- تقييما لأوضاع الصحة في المملكة وسبل تطويرها.

مجلس الإدارة

مجلس الإدارة

■ **معالي الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة**
– رئيس المجلس الأعلى للصحة

■ **الدكتور وليد خليفة المانع**
– وكيل وزارة الصحة

■ **الشيخ ناصر بن عبدالرحمن آل خليفة**
– وكيل وزارة الداخلية

■ **سعادة الأستاذة فائقة سعيد الصالح**
– وزيرة الصحة، نائب الرئيس

■ **الشيخ خالد بن علي آل خليفة**
– قائد الخدمات الطبية الملكية

■ **الشيخ سلمان بن عطية الله آل خليفة**
– قائد مستشفى الملك حمد الجامعي

■ **السيد عارف صالح خميس**
– وكيل وزارة المالية

■ **الدكتور ريسان حمود بدران**
– مدير مركز الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة التخصصي للقلب

■ **الدكتورة مريم عذبي الجلاهمة**
– الرئيس التنفيذي للهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية

■ **البروفيسور سمير العتوم**
– الممثل عن كليات الطب بمملكة البحرين

■ **الدكتور فاضل حسين العريض**
– ممثل عن القطاع الخاص الصيدلي

■ **الدكتورة فريبا عبدالوهاب أحمد**
– ممثلة قطاع المهن الطبية المعاونة

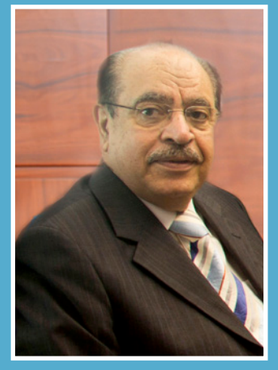

■ **الدكتور محمد حسن الجشي**
– الممثل عن القطاع الطبي الخاص

■ **السيد/ إبراهيم علي النواخذة**
– الأمين العام للمجلس الأعلى للصحة

تغطية صحية شاملة وفق أعلى معايير الجودة

تنصب جهود المجلس الأعلى للصحة على توفير التغطية الصحية الشاملة وذات الجودة العالية للجميع، وتطوير نظامنا الصحي، من حيث الموارد البشرية والتقنيات والأجهزة وبناء المزيد من المشاريع الصحية الكبيرة ، وضمان شمولية الخدمات وتقديمها وفق أعلى المعايير، والعمل على تطوير هذا النظام ومراجعته باستمرار من خلال التقييم الداخلي والخارجي، لمواكبة التحولات الاجتماعية والصحية والاقتصادية التي يشهدها مجتمعنا والعالم من حولنا، ويترافق ذلك مع التوسع في تطبيق مبادرات إصلاح نظامنا الصحي، بما يتناسب مع احتياجاتنا وبما يلبي تطلعات قيادتنا الرشيدة.

ونيابة عن جميع منتسبي القطاعين الصحي والطبي في المملكة يسرنا أن نرفع أسمى آيات التقدير والعرفان إلى القيادة الرشيدة على رأسها حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى وصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد الأمين نائب القائد الأعلى حفظهم الله ورعاهم على توجيهاتهم ودعمهم المتواصل واللامحدود للقطاع الصحي لتطوير الخدمات الصحية.

ولقد تواصلت خلال العام ٢٠١٧ الجهود من خلال إطلاق الخطة الوطنية للصحة الخطة الوطنية للصحة في مملكة البحرين (٢٠١٦-٢٠٢٥) التي تشكل إحدى المبادرات الوطنية المهمة والمحطات البارزة في مسيرة المشروع الإصلاحي والتنموي لجلالة الملك المفدى. وترتكز الخطة الاستراتيجية الوطنية للصحة على عدة محاور منها خلق نظام صحي يتسم بالكفاءة والاستدامة يعطي الحرية للمريض في اختيار مقدم الخدمة الصحية له ، واعتماد منهج الرعاية الصحية المتكاملة والمستدامة ، ورفع مستوى جودة وسلامة خدمات الرعاية الصحية وضمان استمراريتها ، وضبط أوجه الإنفاق على الخدمات الصحية وطرق تمويلها ، واستقطاب الكوادر الطبية المؤهلة ، وتشغيل نظم فعالة وقوية للمعلومات الصحية والصحة الإلكترونية ، وتفعيل الحوكمة بشكل يحدد الأدوار القيادية للمؤسسات الصحية الحكومية.

وفيما يتعلق ببرنامج الضمان الصحي الوطني (صحتي) أصبحنا أكثر قرباً من أي وقت مضى في تنفيذ المشروع، من خلال الدعم الكبير والمستمر من الحكومة الموقرة، وعبر التواصل المباشر مع السلطة التشريعية ومراجعة كافة بنود القانون المقترح الذي نأمل أن يرى النور قريباً.

وبموازاة ذلك، نجح المجلس عبر الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية في إطلاق وتفعيل نظام الاعتماد الوطني للمؤسسات الصحية بما يضمن تهيئتها للدخول في عصر الضمان الصحي بالقدر الواثق من جودة الخدمات التي تقدمها.

كما تسارعت الخطى نحو تفعيل الأنظمة الالكترونية التي يتطلبها المشروع بالتزامن مع تسريع آليات الربط والتنسيق والتكامل بين مؤسساتنا الصحية العامة والخاصة على حدٍ سواء، ونتيجة للخطوات التي قطعها المشروع فإنّ حلم توفير مظلة ضمان صحي للجميع لم يعد حلماً بعيد المنال.

كما شهد العام ذاته إطلاق برنامج التسيير الذاتي للمؤسسات الصحية الحكومية الذي نطمح من خلاله إلى منح المستشفيات الحكومية صلاحيات أكبر لاتخاذ القرارات بشكل مباشر والتي تصب في مصلحة العمل و تقديم خدمات أفضل ومراعاة الجودة، لتتمكن من الإبداع في تقديم الخدمات الأفضل دائماً للمريض.

وبمناسبة إصدار التقرير السنوي الثالث للمجلس يسعدنا أن ننتهز هذه الفرصة لنجدد الشكر والتقدير والامتنان لقيادتنا الرشيدة، وإلى الحكومة الموقرة بوزاراتها وهيئاتها على تعاونهم البناء، وكذلك فإنّ الشكر الجزيل موصول إلى كافة أعضاء المجلس ومنتسبي الأمانة العامة على كل ما يقومون من جهود دؤوبة في تطوير قطاع الرعاية الصحية.

وعوداً على بدء، بإذن الله سنكون على أعتاب مرحلة جديدة من مراحل تطوير قطاعنا الصحي بما يتسم مع استشراف ملامح المستقبل الزاهر لمملكتنا الغالية.

الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبد الله آل خليفة
رئيس المجلس الأعلى للصحة

تطوير الرعاية الصحية... استثمار المستقبل

مرة أخرى يطيب لي أن أرحب بكم جميعاً من خلال هذه الإطلالة التي تمثل شرفة على انجازات المجلس الأعلى للصحة على مدار عام كامل.

إن المجلس الأعلى للصحة والذي سيحتفل بمرور خمسة أعوام على تأسيسه، يمضي اليوم بقواعد صلبة وراسخة، ليشق طريقه الصعب والشيق في آن واحد...إنه المسار الذي اخترناه لتطوير نظامنا الصحي الوطني وتعزيز قدرات الكوادر البحرينية في مختلف مجالات وتخصصات الرعاية الصحية، مستفيدين من أفضل التجارب ومن بيوت الخبرة العالمية.

إنّ إنجازات المجلس تعكس الإرادة الصلبة المستمدة من توجيهات وتطلعات القيادة الرشيدة ممثلة بحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى- حفظه الله ورعاه، وصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر - حفظه الله ورعاه، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد الأمين نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء - حفظه الله ورعاه.

ولقد تشرفنا في المجلس بنيل الوسام الملكي للكفاءة من الدرجة الأولى لاثنين من منتسبي المجلس، ونود في هذا المقام أن نعرب عن عميق شكرنا وتقديرنا لجلالة الملك المفدى على هذا التشريف السامي، والذي سيمثل حافزاً لمضاعفة الجهود لتحقيق رؤى جلالته وحكومته الموقرة في تطوير القطاع الصحي.

و لا يمكن لأمة من الأمم أن تنهض بدون تخطيط واستشراف للمستقبل، لذا فقد بادر المجلس الأعلى للصحة وبالشراكة مع العديد من الجهات الرسمية وفي مقدمتها وزارة الصحة وبيوت الخبرة العالمية بإعداد استراتيجتنا الصحية (الخطة الوطنية للصحة) المبنية على الدراسات الواقعية لاحتياجات المجتمع البحريني من الرعاية الصحية، ودشنت هذه الاستراتيجية برعاية كريمة من معالي الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء الموقر، وبفضل هذه الاستراتيجية الشاملة سنخطو مستقبلنا الصحي بأفق واضح ومستنير بإذن الله.

يولي المجلس أهمية كبرى للتواصل وتعزيز الشراكة مع كافة الشرائح في مجتمعنا، فكان لنا خلال العام الماضي لقاءات عديدة وورش عمل ومنتديات طيلة العام مع ممثلي السلطتين التنفيذية والتشريعية من جهة، ومع مؤسسات المجتمع المدني من جهة أخرى، سواءً على صعيد منتسبي القطاع الطبي والمهن الصحية أو على مستوى القطاع العمالي والجمعيات الأهلية والمجتمع عموماً، كما عززنا حضورنا الإعلامي الفاعل في مختلف الوسائل والوسائط الإعلامية.

إنها فرصة سانحة لنعرب عن عميق الشكر والتقدير إلى معالي رئيس المجلس الأعلى للصحة وإلى جميع أعضاء المجلس الموقرين ومنتسبي الأمانة العامة على ما يبذلونه من جهود جبارة من أجل تطوير القطاع الصحي لينعم الجميع برعاية صحية متميزة تضعنا دائماً في مصاف أفضل الأنظمة والخدمات الصحية في هذا العالم.

ولحسن الحظ فقد حظي المجلس ومشاريعه بكامل الدعم والمساندة من الحكومة الموقرة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر - حفظه الله ورعاه، وكذلك أخذ نصيباً وافراً من جهود اللجنة التنسيقية برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد الأمين نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء - حفظه الله ورعاه، وخصوصاً فيما يتعلق ببرنامج الضمان الصحي الوطني (صحتي) الذي سيضع المملكة في الصدارة دائماً على مستوى خارطة الخدمات الصحية من خلال الدعم والتوجيه المباشر من معالي الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة رئيس المجلس الأعلى للصحة وبمساندة جميع الشركاء نسعى لأن تؤتي هذه البرامج المشاريع الطموحة أكلها.

كما نتقدم بالشكر والتقدير إلى سعادة وزيرة الصحة الأستاذة فائقة بنت سعيد الصالح على التعاون التام في تطبيق البرامج الصحية الحكومية، كما نعرب عن الشكر لكافة اللجان المنضوية تحت المجلس والتي ابلت بلاءً حسناً على مدار عام كامل في تنفيذ استراتيجيات المجلس في كافة المجالات.

إبراهيم علي النواخذة

الأمين العام للمجلس الأعلى للصحة

جلالة الملك المفدى ينعم على الأمين العام للمجلس ومستشارة التخطيط الاستراتيجي بوسام الكفاءة من الدرجة الأولى

تفضل حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، فأنعم على سعادة الأمين العام للمجلس الأعلى للصحة السيد إبراهيم علي محمد النواخذة ومستشارة التخطيط الاستراتيجي والبرامج بالمجلس السيدة زهرة حبيب بدر بوسام الكفاءة من الدرجة الأولى وفق الأمر الملكي السامي رقم (٧٠) لسنة ٢٠١٧.

وجاء التكريم الملكي السامي ضمن احتفالات البحرين بالعيد الوطني المجيد لمملكة البحرين والذكرى الثامنة عشرة لتسلم صاحب الجلالة مقاليد الحكم، بحضور صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، وعدد من كبار المسؤولين بالمملكة.

وبهذه المناسبة هنأ معالي رئيس المجلس الأعلى للصحة معالي الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة سعادة الأمين العام ومستشارة المجلس، منوهاً بخدماتهما وعطائهما المتميز في القطاع الحكومي عموماً وفي المجلس خصوصاً مما أسهم في تطوير أداء العمل كل في مجاله، مؤكداً أنّ تكريم صاحب الجلالة العاهل المفدى لهما هو شرف كبير ويعبر عن مدى تقدير جلالته للخبرات والجهود البحرينية.

بدورهما أعرب المكرمان عن عميق اعتزازهما وفخرهما بهذا التكريم الملكي السامي، مؤكدين أن هذا التكريم يشكل دافعاً وحافزاً لبذل المزيد من العمل في خدمة المملكة في مختلف المجالات.

ويتولى الأمين العام إدارة وتوجيه عمل الأمانة العامة للمجلس ويعمل على إدارة ومباشرة أعمالها بصورة يومية وأداء الأعمال الإدارية والمالية والفنية والتخطيطية والتنظيمية والتنسيقية للمجلس والمشاريع الخاصة به وتحقيق الأداء الأمثل داخل الأمانة العامة للوصول إلى التميز.

كما يتولى العمل على رفع مشاريع القوانين والقرارات الصحية إلى المجلس الأعلى للصحة ومتابعة عملية إصدارها مع الجهات التنفيذية والتشريعية و العمل مع الجهات المعنية على تنفيذها علاوة على التنسيق المباشر مع الجمعيات الأهلية والعمل على خلق جهات تنسيقية مباشرة لتسهيل الإجراءات في تنفيذ السياسات الصحية،بالإضافة إلى التنسيق مع المنظمات والهيئات الصحية الدولية وهو المعني المباشر بتنفيذ مشاريع المجلس الصحية ومن أهمها الضمان الصحي الوطني.

أما السيدة / زهرة حبيب بدر - مستشارة التخطيط الأستراتيجي فتتولى العديد من المهام من أبرزها: وضع الاستراتجيات والسياسات الوطنية للقطاع الصحي والتخطيط الصحي في مجال المتطلبات المستقبلية للقطاع و تشمل المشاريع والبرامج الصحية على النطاق الوطني، ومتابعة تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات الصحية والبرامج والمشاريع الصحية ورفع تقارير دورية للمجلس الأعلى للصحة والعمل مع جميع القطاعات الصحية في وضع خطط لتغطية متطلبات التخصصات الصحية المستقبلية فضلاً عن وضع خطط تطوير القطاع الصحي العام و الخاص لتنمية القدرات واستقطاب الكوادر البشرية المؤهلة.

التشريعات والقرارات

القرارات الصادرة

قرارات معالي رئيس المجلس الأعلى للصحة خلال العام ٢٠١٧

قرار رئيس المجلس الأعلى للصحة رقم (٨) لسنة ٢٠١٧ بتعديل بعض أحكام لائحة نظام تسجيل الأدوية بالهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية الصادرة بالقرار رقم (١٢) لسنة ٢٠١٥

التاريخ:٢٠١٧/٠٣/٢٣رقم الجريدة الرسمية:٣٣٠٦

قرار رئيس المجلس الأعلى للصحة رقم (١١) لسنة ٢٠١٧ بإنشاء وتشكيل لجنة المختبرات الصحية والسلامة البيولوجية

التاريخ:٢٠١٧/٠٤/٢٠رقم الجريدة الرسمية:٣٣١٠

قرار رئيس المجلس الأعلى للصحة رقم (١٥) لسنة ٢٠١٧ بشأن تصنيف المؤسسات الصحية والاشتراطات الصحية والفنية ومتطلبات السلامة الواجب توافرها في منشآتها و تجهيزاتها

التاريخ:٢٠١٧/٠٦/٠٨رقم الجريدة الرسمية:٣٣١٧

قرار رئيس المجلس الأعلى للصحة رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٧ بشأن معايير ومتطلبات تراخيص مزاولي المهن الصحية

التاريخ:٢٠١٧/٠٧/٠٦رقم الجريدة الرسمية:٣٣٢١

قرار رئيس المجلس الأعلى للصحة رقم (١٧) لسنة ٢٠١٧ بإصدار اللائحة التنظيمية بشأن إجراءات وضوابط ابتعاث المواطنين للعلاج بالخارج

التاريخ:٢٠١٧/٠٧/١٣رقم الجريدة الرسمية:٣٣٢٢

قرار رئيس المجلس الأعلى للصحة رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٧ بإنشاء وتشكيل اللجنة العامة لقاموس البيانات والمعايير لنُظُم المعلومات الصحية

التاريخ:٢٠١٧/١٠/١٩رقم الجريدة الرسمية:٣٣٣٦

قرار رئيس المجلس الأعلى للصحة رقم (٤١) لسنة ٢٠١٧ بإصدار نظام تتبُّع وتعَقُّب سلسلة إمداد وتوريد الأدوية داخل مملكة البحرين

التاريخ:٢٠١٧/١١/٣٠رقم الجريدة الرسمية:٣٣٤٢

الخطة الوطنية للصحة

تدشين الخطة الوطنية للصحة لمملكة البحرين.... خارطة طريق المستقبل

تعد الخطة الوطنية للصحة (٢٠١٦ -٢٠٢٥) التي دشنها معالي نائب رئيس مجلس الوزراء، رئيس اللجنة الوزارية للشؤون المالية وضبط الإنفاق، الشيخ خالد بن عبد الله آل خليفة، بمثابة ترجمة عملية للرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠ والتي أكدت على خلق مجتمع صحي وسليم تتوفر له خدمات صحية متكاملة تتميز بالكفاءة والعدالة والجودة العالية، على أن يكون المريض هو محور اهتمام المؤسسات الصحية التي تتنافس لتقدم له أفضل المستويات العلاجية.

ولقد جاء إقرار الخطة الوطنية للصحة بعد جهود حثيثة ومتواصلة استمرت لمدة عام، إذ مرت بالعديد من الجهات الصحية الحكومية والخاصة والجهات ذات العلاقة، وأتت نتيجة للتنسيق والاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية، والعمل المباشر مع منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي، كما جرى التنسيق مع القطاع الطبي الخاص الذي يعد شريكاً أساسيّاً في تطبيق هذه الخطة مع الحكومة الموقرة.

وتهدف الخطة الوطنية للصحة إلى تحقيق الجودة في تقديم الخدمات الصحية، وضمان تمويلها واستدامتها، وتوفير الموارد والبنية التحتية البشرية اللازمة، وضمان حوكمتها بما يحقق برنامج عمل الحكومة وما جاء في الرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠، وذلك من خلال تطوير النظام الصحي القائم، وجعله قادراً على تجاوز التحديات التي يواجهها القطاع الصحي حالياً كالنمو السكاني المتسارع.

وتبرهن الخطة التزام الحكومة الموقرة بتطوير المنظومة والسياسات الصحية ومتابعة تنفيذها، والتأكد من الاستخدام الأمثل للموارد بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والفاعلية، وذلك لتعزيز صحة الفرد والمجتمع، وضمان توفير خدمات صحية ذات جودة عالية لتكون في متناول الجميع.

وإنه على الرغم من الظروف المالية الاستثنائية والصعبة التي نشهدها، إلا أن الحكومة الموقرة حريصة على دعم القطاع الصحي في البحرين، وتطوير بنيته التحتية، والعمل على ضمان تطويره وعدم تأثره سلباً بالأوضاع المحيطة، ورفع مستوى العاملين الصحيين، وما أدل على ذلك من المشاريع الطبية والصحية التي يجري تنفيذها في مختلف محافظات المملكة، كمشروع مركز الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة للقلب في عوالي، ومركز رعاية حالات الإقامة الطويلة في المحرق، ومركز غسيل الكلى في الرفاع، ومركز الأورام في مستشفى الملك حمد الجامعي.

ومع إقرار الخطة الوطنية للصحة سيكون للقطاع الخاص دور أكبر في تولي تقديم الخدمات والرعاية الصحية.

ومن دون شك، فإنّ التصور الذي تقوم عليه الخطة الوطنية للصحة سيمكِّن المنظومة الصحية من العمل في إطار قانوني وقرارات مدعومة بالبراهين ومعلومات دقيقة بحيث يسهل على أجهزة الإشراف والتوجيه مراقبة المؤسسات الصحية لضمان العدالة والجودة واستعمال الموارد الصحية بكفاءة، وضمان المشاركة الفعالة لكل المعنيين في إطار سياسات الصحة الشاملة.

وتفضل معالي الشيخ خالد بن عبد الله آل خليفة بتدشين الموقع الإلكتروني للمجلس الأعلى للصحة ، كما قام معاليه بتكريم الشركاء والجهات المساندة في إعداد الخطة الوطنية للصحة.

معالي نائب رئيس مجلس الوزراء، رئيس اللجنة الوزارية للشؤون المالية وضبط الإنفاق
الشيخ خالد بن عبد الله آل خليفة يدشن الخطة الوطنية للصحة (2016 -2025)

Supreme Council of Health

Supreme Council of Health

Supreme Council of Health

Supreme Council of Health

Supreme Council of Health

Supreme Council of Health

Supreme Council of Health

Supreme Council of Health

محاور الخطة الوطنية للصحة (2016 - 2025)
الرؤية
مجتمع صحي وسليم من خلال توفير خدمات صحية متكاملة تعمل بعدالة وكفاءة وجودة عالية
1
2
3
4
5
6
7

الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين
GENERAL FEDERATION OF BAHRAIN TRADE UNIONS
حُرٌ دِيمقراطيٌ مستقلٌ موحدٌ
ينظم الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين
ندوة حول
مشروع الضمان الصحي
BAHRAIN
الأنشطة
والفعاليات

المجلس الأعلى للصحة ينظم ورشة العمل المعنية بالتجارب الدولية في تطبيق الضمان الصحي

تسعى مملكة البحرين إلى الاستفادة من أفضل الخبرات والتجارب الدولية في تطبيق مشروع الضمان الصحي الوطني الذي يهدف إلى توفير التغطية الصحية الشاملة لجميع المواطنين والمقيمين بأعلى معايير الجودة.

وتنفيذاً لهذه الاستراتيجية، أقام المجلس الأعلى للصحة ورشة العمل المعنية بالتجارب الدولية في تطبيق الضمان الصحي التي قدمها ثلاثة خبراء دوليين بحضور كبار مسؤولي المجلس الأعلى للصحة ووزارة الصحة والخدمات الصحية الملكية. ويبذل المجلس الأعلى للصحة جهوداً كبيرة مع الجهات الاستشارية الدولية وكل الجهات المعنية بتطبيق نظام الضمان الصحي لدراسة التجارب واستنتاج الخلاصات للوقوف على أفضل الطرق والخيارات وتفادي أي معوقات في مراحل تطبيق برنامج الضمان الصحي، حيث أن تطبيق المشروع سيساهم في إحداث نقلة نوعية على صعيد تقديم الخدمات الصحية والعلاجية ورفع مستوى جودتها بما يتلاءم مع الرؤية الثاقبة للقيادة الرشيدة وطموحات شعب مملكة البحرين في المضي قدماً في تطوير المنظومة الصحية.

وقام الفريق المكون من ثلاثة خبراء دوليين في مجال التأمين والتسيير الذاتي للمؤسسات الطبية وتسعير الخدمات الصحية ونظم المطالب بزيارة لمملكة البحرين تلبية لدعوة من المجلس الأعلى للصحة.واشتمل برنامج عمل الخبراء على زيارة وزارة الصحة والمستشفيات والمراكز الصحية الحكومية والعسكرية، حيث تم الإطلاع على جاهزيتها لتطبيق نظام الضمان الصحي. كما تم عقد ورش العمل بحضور ممثلين عن جميع مقدمي الخدمات الصحية وفرق عمل مشروع الضمان الصحي، كما تمت دعوة ممثلين من الجهات الحكومية ذات العلاقة المباشرة بالمشروع.

وتأتي هذه الورش للاستفادة من الخبرات العالمية في هذا المجال وخاصة للدول ذات التجارب في تطبيق مشاريع مماثلة. وقد اثنى معالي رئيس المجلس الأعلى للصحة على مخرجات هذه الورش وتفاعل أعضاء الفرق خلالها بما يصب بالفائدة على تطبيق المشروع بكفاءة واقتدار.

يشار إلى أن مشروع الضمان الصحي يعد أحد أهداف الخطة الوطنية للصحة في مملكة البحرين (٢٠١٦-٢٠٢٥) والتي وافق عليها مجلس الوزراء، وتهدف الخطة إلى تحقيق الجودة في تقديم الخدمات الصحية وضمان تمويلها واستدامتها وتوفير الموارد والبنية التحتية البشرية اللازمة وضمان حوكمتها بما يحقق برنامج عمل الحكومة وما جاء في الرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠ وذلك من خلال تطوير النظام الصحي للاستمرار في توفير الخدمات الصحية المتكاملة والمستدامة وذات الجودة العالية.

المجلس الأعلى للصحة يقيم ورشة تعريفية بشأن البنية المعلوماتية وتكاليف الخدمات في «الضمان الصحي»

بحضور ١٠٥ مشاركاً من ممثلي القطاع الخاص وبرعاية رئيس المجلس الأعلى للصحة معالي الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة أقام المجلس الأعلى للصحة ورشة تعريفية في فندق داون تاون روتانا المنامة ، وذلك لتعريف القطاع الخاص بشأن متطلبات البنية المعلوماتية وتكاليف الخدمات والرزم الصحية في برنامج الضمان الصحي الوطني «صحتي». وتأتي هذه المبادرات بالتواصل مع القطاع الخاص تنفيذاً لإحدى الاولويات الاستراتيجية الواردة في الخطة الوطنية للصحة لمملكة البحرين (٢٠١٦ -٢٠٢٥). وشهدت الورشة إطلاع ممثلي القطاع الخاص من المستشفيات والصيدليات وشركات التأمين على مستجدات مشروع الضمان الصحي الذي يترجم حرص الحكومة على توفير ودعم وتطوير نظم الخدمات والرعاية الصحية بالمملكة، بما يضمن الكفاءة العالية والسلامة والسرعة الكافية في تقديم هذه الخدمات سواء في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص، وفقا لأفضل الأسس العلمية ومعايير الممارسة الصحية المتعارف عليها دولياً، واطلاق العديد من المشاريع التي تعنى بتطوير النظام الصحي وتحسين جودة الرعاية الصحية، إذ يمثل برنامج «صحتي» شبكة أمان صحي للمواطنين والمقيمين في مملكة البحرين من خلال التغطية الشاملة للخدمات الصحية بحسب الرزم التي يحددها المشروع.

كما تضمنت الورشة عرضاً عن متطلبات البنية التحتية لنظم المعلومات للاشتراك في النظام الجديد الموحد، وعرضاً من فريق نظم المعلومات عن مستجدات سير التعاون المشترك مع الجانب الكوري في تنفيذ اتفاقية التعاون التي تختص بالأنظمة المعلوماتية المعنية بنظام الضمان الصحي.والتي تشمل توفير نظام المعلومات التأمينية الصحي، ومعلومات إدارة الأدوية، وتحليل المعلومات الصحية العامة في جميع الأنظمة والتي تشمل نظام الملف الإلكتروني الموحد، وتخزين جميع المعلومات الصحية لدى مقدمي الخدمة ومشتريها.

وقامت الشركة القائمة على وضع دراسة اكتوارية للقطاع الصحي بشان تكلفة الخدمات وتحديد نفقات الرزم الصحية، بتقديم عرض تفصيلي عن أسس احتساب التكاليف المرتبطة بمشرع الضمان الصحي.

وتأتي هذه المبادرات بالتواصل مع القطاع الخاص للعمل على بنية تحتية قوية وفعالة لتشغيل نظم المعلومات الصحية والصحة الالكترونية، وتلبية لحاجة المملكة لنظام معلومات صحي متكامل يتمكن من جمع وتحليل وتخزين البيانات والإحصائيات الصحية المتعلقة بالوضع الصحي على مستوى المملكة بالتعاون مع الجهات الأخرى ذات العلاقة وذلك لتمكين المعنيين بصنع القرارات من تحديد المشاكل والاحتياجات الصحية ومن ثم صياغة البرامج والسياسات والخطط اللازمة للارتقاء بالصحة وتخصيص الموارد على النحو الأمثل.وتشكل الدراسة الاكتوارية أساساً للنظم المالية المستقبلية بناء على أرقام وتجارب عالمية، حيث يتكون فريق العمل من اكتواريين وخبراء صحيين.

التواصل مع غرفة تجارة وصناعة البحرين وممثلي القطاع التجاري لإطلاعهم على المشاريع الصحية

يولي المجلس الأعلى للصحة أهمية كبرى لتعزيز التواصل المباشر والحوار البناء مع ممثلي القطاع التجاري والاقتصادي في المملكة وفي مقدمتهم غرفة تجارة وصناعة البحرين، حيث تعد (بيت التجار) شريكاً أساسياً في إنجاح المبادرات الوطنية الاجتماعية والاقتصادية على حدٍ سواء.

وفي إطار حرص واهتمام المجلس الأعلى للصحة بالتواصل مع كافة الشرائح الاجتماعية، وبدعوة من غرفة تجارة وصناعة البحرين استضاف (بيت التجار) ندوة حول مشروع التأمين الصحي» والتي نظمتها لجنة القطاع الصحي والخدمات الطبية بغرفة تجارة وصناعة البحرين بحضور ممثلين عن كل المجلس الأعلى للصحة، وزارة الصحة، الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية، وذلك وسط حضور لافت من أصحاب الأعمال والمختصين والمهتمين بالقطاع من المواطنين والمقيمين، حيث تم التطرق إلى آثار وأبعاد تطبيق هذا المشروع والمزمع البدء بالعمل به في مملكة البحرين قريباً. وفي هذا الصدد ذكر عضو مجلس الإدارة رئيس لجنة القطاع الصحي والخدمات الطبية بالغرفة عادل العالي، أن تنظيم هذه الفعالية يأتي بهدف جمع أصحاب القرار في قطاع المستشفيات الخاصة والصيدليات والعيادات الخاصة وهي الفئة المعنية بتطبيق هذا القرار من أجل تعريفهم بالبرنامج الوطني المزمع تطبيقه وللأخذ بمرئياتهم وردود أفعالهم تمهيداً لرفعها إلى الجهات المعنية.

وشهدت الندوة تقديم عرضٍ مرئي من جانب رئيس المجلس الأعلى للصحة معالي الفريق الطبيب الشيخ محمد بن عبدالله بن خالد آل خليفة حول مشروع التأمين الصحي بهدف التعرف على الركائز الأساسية التي يقوم عليها نظام الضمان الصحي الوطني، وبيان أهداف القانون الذي سيُعنى بتوفير منظومة صحية جديدة في المملكة تستهدف تعزيز حق المستفيد من الخدمة الصحية في اختيار مقدم الخدمة والذي من شأنه أن يوفر سوقاً تنافسية بين مقدمي الخدمة (المستشفيات) ومشتريها (شركات التأمين).

وأكد معالي رئيس المجلس الأعلى للصحة خلال الندوة إنّ المملكة تعتزم تطبيق نظام ضمان صحي شامل يهدف الى تطوير النظام الصحي القائم للاستمرار في توفير الخدمات الصحية المتكاملة والمستدامة بجودة عالية بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وجعله قادراً على تجاوز التحديات التي يواجها القطاع الصحي حالياً».

وقد قدم رئيس قسم علاج العائلة بمركز هاميلتون للعلوم الصحية البروفيسور ديفد برايس عرضاً حول التجربة الكندية في مجال تطبيق مشروع التأمين الصحي، فيما تطرقت المدير العام والرئيس التنفيذي لمجموعة اندرسون السيدة سيمي انديرسون إلى تفاصيل التجربة الهندية في تطبيق التأمين الصحي.

وخلال الندوة استفسر المشاركون عن آلية تطبيق المشروع في المملكة والنتائج المرجوة من ذلك خاصة في ظل وجود نظام صحي متطور في البحرين بحسب مؤشرات ارتفاع معدل متوسط العمر، وانخفاض معدلات وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة بما يقارب النِّسب الموجودة في الدول المتقدمة، وأن مستوى القطاع الصحي بشكل عام بقطاعيه الخاص والعام في البحرين يواكب تطور الدول المتقدمة في هذا القطاع الهام.

ندوة غرفة تجارة وصناعة البحرين
بمشاركة غفيرة من منتسبي القطاع التجاري

التواصل المباشر مع القطاع العمالي وممثلي النقابات لإطلاعهم على المبادرات الوطنية لتطوير الصحة

يولي المجلس الأعلى للصحة أهمية كبرى لتعزيز الشبكة الصحية ومراعاة حقوق جميع المواطنين بما فيهم الموظفين، وتمت مراعاة الموارد البشرية وايلائها الاهمية في الاعتبار ضمن أسس برنامج الضمان الصحي (الوطني).
وفي إطار حرص واهتمام المجلس الأعلى للصحة بالتواصل مع كافة الشرائح الاجتماعية، وبدعوة من الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين نظم الاتحاد ورشة عمل عن مشروع الضمان الصحي الوطني «صحتي» لرؤساء وممثلي النقابات العمالية بحضور عدد كبير من المهتمين.

وأكد معالي رئيس المجلس الأعلى للصحة خلال الندوة أنّ المملكة تعتزم تطبيق نظام ضمان صحي شامل يهدف الى تطوير النظام الصحي القائم للاستمرار في توفير الخدمات الصحية المتكاملة والمستدامة بجودة عالية بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وجعله قادراً على تجاوز التحديات التي يواجها القطاع الصحي حالياً».
وأكد أن مشروع الضمان الصحي الذي تعتزم مملكة البحرين تطبيقه في المرحلة المقبلة، سيشمل جميع المواطنين البحرينيين بالتغطية الصحية من خلال الرزمة الالزامية التي تمثل حقاً مكفولاً للمواطنين، وأن المواطن البحريني ستكون خدماته الصحية مضمونة في كل الظروف، لأنّ الدولة ستدفع الاشتراكات عن صندوق الضمان الصحي، ومن خلال هذه الرزمة سيحصل المواطن خدماته الصحية من المستشفيات كما هو معمول حالياً.
ومن أهم مزايا النظام توفير مراقبة التكاليف والمصروفات، ونستطيع مراقبة الأدوية والفحوصات، ولدينا أربع نظم الكترونية أساسية، مثل نظام I-SEHA المطبق في مجمع السلمانية والمراكز الصحية، حيث بدأ النظام باحتساب تكلفة المريض، بالاضافة إلى أنظمة مشابهة في المستشفيات الأخرى، فالحكومة ستدفع المبالغ للصندوق ليشتري الخدمات حسب الرزم الصحية، والفرق بين الرزمة الصحية الالزامية والاختيارية هو خدمات إضافية بناءً على رغبة المريض مثل الغرف الخاصة أو العلاج في المستشفيات الخاصة وغيرها من المزايا الاختيارية.
وبشأن الرسوم الإدارية التي سيفرضها المشروع على بعض الخدمات أوضح رئيس المجلس الأعلى للصحة أنّ بعض الرسوم الإدارية لن تؤثر على المشروع، وإنما نريد من خلالها أن نضبط استخدام الخدمة، فمثلا على صعيد الأدوية لا توجد اية نية لتحميل المواطن قيمة الأدوية، ابتداءً من الأدوية البسيطة أو ذات التكاليف العالية، ولكن من خلال المصاريف الادارية نسعى لتطبيق نظام يتيح أخذ الوصفة في أقرب صيدلية لسكن المريض بدون عناء الانتظار.
وأثنى الأمين العام لاتحاد لنقابات عمال البحرين حسن عبدالله الحلواجي بمشاركة معالي رئيس المجلس الأعلى للصحة والأمين العام للمجلس في هذه الندوة لتوضيح مختلف الاستفسارات والهواجس عن هذا المشروع، مؤكداً أنّ هذا المشروع سيكون رائداً ويمكن ان ينقل البحرين إلى موقع متقدم دولياً على صعيد الرعاية الصحية والاجتماعية في حال طبّق بأسس صحيحة.

رئيس المجلس الأعلى للصحة
يفتتح ندوة الضمان الصحي

وألقى الأمين العام للمجلس الأعلى للصحة السيد إبراهيم النواخذة محاضرة مفصلة عن مكونات مشروع الضمان الصحي، مستعرضاً أهم ملامحه المستقبلية. وبينّ النواخذة أنّ وزارة الصحة عملت منذ سنوات طويلة على المشروع، ولكن في العام ٢٠١٤ حول المشروع بالكامل في المجلس الأعلى للصحة بعد تأسيس المجلس، ومنذ ذلك الوقت بدانا في وضع المشروع قيد التنفيذ بمشاركة العديد من الجهات ومنها الوزارات والهيئات الحكومية، وممثلي المجتمع الأهلي مضافاً إلى شركات التامين، وأصحاب الاعمال، وطوال السنتين كان لدينا عملاً وتنسيقاً مباشراً مع جميع الجهات المدنية والعسكرية والسلطة التشريعية والجهات الأهلية، وجميعهم كان لهم دور في الوصول لهذا المشروع بصورته الحالية».

وعن دور الجهات الاستشارية في المشروع وخصوصاً البنك الدولي أوضح الامين العام للمجلس الاعلى للصحة :» استقدمنا خبراء منهم منظمة الصحة العالمية ودخلنا في عقد استشاري مع البنك الدولي الذي قام بوضع دراسة متكاملة، وربما هناك لغط بشأن دور البنك الدولي في المشروع، وما نريد توضيحه بهذا الخصوص أنّ البنك الدولي هو الذي وضع الدراسة في يونيو ٢٠١٦، ووضعت الدراسة عدة تصورات اشتملت على سبع خيارات مختلفة، وحكومة البحرين قررت الخيار المناسب، ودور البنك الدولي في هذا المشروع انتهى بوضع الدراسة».

إن السعي إلى وضع نظم الحوكمة من خلال الإجراءات واللوائح هو أحد أهداف المشروع، حيث سيكون المركز الوطني للمعلومات الصحية سيكون القلب النابض للمشروع، وسيقوم بمراقبة جودة الخدمات في ظل النظام من حيث كل الجوانب بما فيها السعر والجودة، أما صندوق الضمان فسيكون عبارة شركة تأمين حكومية سيقوم باستلام الأموال ويدفعها الى مقدم الخدمة ، وسيغطي المشروع المواطن البحريني بالرزمة الإلزامية الشاملة، حيث ستدفع عنه الحكومة قيمة حصته التأمينية.

ولم يغفل نظام الضمان الصحي عن آليات مراقبة جودة الخدمات الصحية في ظل تطبيق النظام، وفي هذا الصدد أوضح النواخذة أن الرقيب الأساسي في المشروع هو المجلس الأعلى للصحة، والمركز الوطني للمعلومات الصحية (حكمة)، وصندوق الضمان، كما أن وزارة الصحة سيكون لها دوراً رقابياً على المستشفيات والمراكز الصحية، كما أنّ الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية التي تصدر تراخيص المستشفيات والعاملين في المهن الصحية سيتعاضم دورها من خلال الرقابة على شركات التامين للمواطن او المقيم، وستقوم نظم المعلومات الصحية بدور المراقب العام الالكتروني للنظام، مطمئناً العاملين في القطاع الصحي بأنّ النظام المعول به في الخدمة المدنية لن يمس الرواتب والأجور، ولكن سيتم وضع ضوابط من الخدمة المدنية للترقيات والحوافز والمكافآت بناء على مؤشرات الإنتاجية والأداء.

بالتعاون بين المجلس الأعلى للصحة ومنظمة الصحة العالمية
دورة تدريبية في «التصنيف الدولي للأمراض» لموظفي القطاعات الصحية الحكومية

نظم المجلس الأعلى للصحة بالتنسيق مع منظمة الصحة العالمية دورة تدريبية في التصنيف الدولي للأمراض بالمعنيين بهذه المهمة في المستشفيات الحكومية.

وقد استمر التدريب لمدة ١٠ أيام في جامعة البحرين الطبية، بمشاركة ١٨ من موظفي القطاعات الصحية الحكومية (مستشفى السلمانية، المستشفى العسكري ومركز الشيخ محمد بن خليفة للقلب ومستشفى الملك حمد الجامعي) . وتعتبر هذه الدورة من الركائز الأساسية لتطبيق ونجاح النظام المالي الإلكتروني المزمع تطبيقه مع سلسلة التغييرات التي سيحدثها نظام الضمان الصحي الوطني وتأهيل الكوادر العاملة في القطاع الصحي.

دورة تدريبية في «التصنيف الدولي للأمراض» لموظفي القطاعات الصحية الحكومية

المبادرات

nhra
BAHRAIN
الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية
NATIONAL HEALTH REGULATORY AUTHORITY
مملكة البحرين
Kingdom of Bahrain

المجلس الأعلى للصحة يضع معايير جديدة وسقفاً زمنياً لتسريع التحقيق في الأخطاء الطبية وخصوصاً الجسيمة

إنّ المنظومة الصحية التي تتميز بها مملكة البحرين والمتمثلة في وجود هيئة مستقلة للرقابة والتفتيش على المؤسسات الصحية والتحقيق في الأخطاء الطبية تقريراً وتأديباً تعد من أفضل النظم الرقابية بما يضمن الكفاءة العالية والسلامة والسرعة اللازمة والفاعلية في تقديم هذه الخدمات سواء في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص

وتنفيذاً للتوجيهات السديدة لصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر حفظه الله ورعاه والمتعلقة بالتعامل الأخطاء الطبية والتحقيق فيها، واتخاذ إجراءات رادعة وعادلة بكل شفافية ونزاهة وحيادية في حال ثبوت أي إهمال أو تقصير للحفاظ على مستوى وجودة الرعاية والعلاج في المؤسسات الطبية والمقترحات اللازمة لتطوير وإصلاح أوجه القصور فيها، وجه رئيس المجلس الأعلى للصحة معالي الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية إلى وضع معايير جديدة لتسريع إجراءات التحقيق في الأخطاء الطبية وخصوصاً الجسيمة منها، وتحديد السقف الزمني لإجراءات التحقيق في القضايا والشكاوى لضمان صدور النتائج بالسرعة المطلوبة، وتحديد الجزاءات اللازمة على الجهات غير المتعاونة مع سير التحقيق لضمان تحقيق أعلى مستويات العدالة والنزاهة والشفافية بما يبعث إطمئنان الجميع لمستوى جودة الخدمات الصحية في المملكة.

وأقر المجلس في هذا الصدد زيادة عدد أيام عمل اللجان التأديبية وإعطاء الأولوية للشكاوى المقدمة من المرضى على باقي التحقيقات وسرعة انجازها وتحديد سقف زمني للانتهاء من تحقيق الشكاوى، كما وجه المجلس المستشفيات الحكومية والخاصة لضرورة التعاون الكامل وبالسرعة اللازمة في التنسيق مع الهيئة لتسليم ملفات المرضى والوثائق التي يتطلبها التحقيق، كما أقر المجلس قيام الهيئة برفع تقارير ربع سنوية عن جميع الحالات للمجلس الأعلى للصحة.

تشكيل الفريق الوطني لتشخيص وعلاج الأورام

أقر المجلس الأعلى للصحة برئاسة معالي الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة العديد من القرارات المهمة خلال العام ٢٠١٧، ومن بين أهم القرارات:

- تشكيل الفريق الوطني لتشخيص وعلاج الاورام.
- إقرار خطة تطبيق المرحلة الانتقالية للتسيير الذاتي للمؤسسات الصحية الحكومية تمهيداً لتطبيق مشروع الضمان الصحي، بشأن تفاصيل الخطة الانتقالية التي تهيء إدارياً وفنياً للشروع في تطبيق التسيير الذاتي للمؤسسات الصحية الحكومية ومتطلبات تنفيذ هذه الخطة والتي تم اعدادها بالتعاون والتنسيق بين المجلس الأعلى للصحة ووزارة الصحة وديوان الخدمة المدنية، حيث أنّ موافقة مجلس الوزراء على خطة التسيير الذاتي تمثل خطوة مهمة لتطوير جودة الخدمات الصحية وتعزز التنافسية بين المؤسسات الصحية وتضمن الاستغلال الأمثل للموارد في القطاع الصحي الحكومي.
- وضع الآليات والقرارات الكفيلة لوضع حلول جوهرية لتدريب الأطباء وتأهيلهم للعمل في القطاعين العام والخاص. وأكد المجلس في هذا الصدد أن هذا الملف، يلقى كل الحرص والاهتمام على أعلى المستويات من القيادة، حيث وجه صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء إلى وضع الآليات الكفيلة باستيعاب الأطباء الخريجين في القطاعين العام والخاص.

وأكد المجلس أن ملف تدريب الأطباء الخريجين ضمن الأولويات التي تهتم به الحكومة، إذ تم عقد العديد من الاجتماعات التنسيقية بالمجلس الأعلى للصحة برئاسة الشيخ محمد بن عبد الله آل خليفة رئيس المجلس، حيث تم تشكيل فريق من المختصين لمناقشة ودراسة هذا الملف من خلال عقد اجتماعات متواصلة لتقديم حلول مناسبة تُرضي الجميع، بما يخدم مصلحة البلد ويُسهم في تطوير العمل بالمجال الصحي.

وعلى صعيد آخر، أقر المجلس الأعلى للصحة عدداً من قرارات اللجان التأديبية بشأن الأخطاء الطبية، حيث تراوحت الإجراءات التأديبية المقرة تبعاً لطبيعة المخالفات، ووصلت إحدى الإجراءات لسحب ترخيص أحد الأطباء.

- إقرار العديد من المواضيع المتصلة بالهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية ومنها: القرارات للإشتراطات اللازم توافرها في مركز الخدمة الصحية عن بُعد، واستثناء مستشفيات جراحات اليوم الواحد من توفير خدمات العناية القصوى والطوارئ، ومشتريات الأدوية غير المسجلة.

معالي رئيس المجلس الأعلى للصحة يترأس اجتماعاً رفيعاً لوضع آليات لاستيعاب الأطباء الخريجين في القطاع الصحي

تولي قيادتنا الحكيمة دوراً بارزاً بتأهيل الكوادر الوطنية الشابة لخدمة أفراد المجتمع البحريني وتلبية احتياجاته وتطلعاته عبر توفير الفرص التدريبية والشواغر الوظيفية لخريجي القطاع الصحي من الأطباء والممرضين والمهن المساندة.

وتنفيذاً للتوجيهات الكريمة لصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر حفظه الله ورعاه بشأن استقطاب الخريجين البحرينيين في القطاع الصحي، شهد العام ٢٠١٧ تحركاً مكثفا من قبل المجلس الأعلى للصحة برئاسة معالي الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة رئيس المجلس الأعلى للصحة وبمشاركة سعادة وزيرة الصحة الأستاذة فائقة سعيد الصالح لوضع الآليات الكفيلة باستيعاب الأطباء الخريجين في القطاعين العام والخاص، وذلك بالتنسيق مع جميع الجهات الحكومية والخاصة ذات العلاقة.

إنّ الخطة الوطنية للصحة لمملكة البحرين (٢٠١٦-٢٠٢٥) أكدت ضرورة وضع خطة وطنية لتنمية الكوادر البشرية الصحية من خلال تحديد احتياجات القطاع الصحي من الكوادر المؤهل وإدارة وتنمية الموارد البشرية في المجالات الصحية واستقطاب كوادر طبية وصحية فنية وادارية مؤهلة في المستشفيات والمؤسسات التعليمية الصحية.

وفي هذا الإطار قام المجلس الأعلى للصحة بتشكيل فريق مشترك بين اللجنة العليا للتدريب التابعة للمجلس وادارات الموارد البشرية بالمستشفيات الحكومية لدراسة أفضل الطرق للتسريع في توفير فرص التوظيف المناسبة لهم والاهتمام بالكفاءات المحلية، والعمل على تذليل العقبات التي قد تحول دون حصول الخريجين على وظائف في القطاع الصحي بحسب الاحتياجات في الخطط الموضوعة لجميع مراحل التدريب والتوظيف.

صحتي
Sehati

برنامج الضمان الصحي الوطني

اتفاقية تعاون بين البحرين وكوريا الجنوبية لتطبيق مشاريع نظم المعلومات للضمان الصحي

إنّ إحدى الأولويات الاستراتيجية في الخطة الوطنية للصحة هي العمل على بنية تحتية قوية وفعالة لتشغيل نظم المعلومات الصحية والصحة الالكترونية، حيث أنّ المجتمع بحاجة لنظام معلومات صحي متكامل يتمكن من جمع وتحليل وتخزين البيانات والإحصائيات الصحية المتعلقة بالوضع الصحي على مستوى المملكة بالتعاون مع الجهات الأخرى ذات العلاقة، وذلك لتمكين المعنيين بصنع القرارات من تحديد المشاكل والاحتياجات الصحية ومن ثم صياغة البرامج والسياسات والخطط اللازمة للإرتقاء بالصحة وتخصيص الموارد على النحو الأمثل.

وفي هذا الإطار، شهد رئيس المجلس الأعلى للصحة معالي الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة في مدينة سيئول حفل التوقيع على اتفاقية التعاون بين المجلس الأعلى للصحة وهيئة التقييم والمراجعة للتأمين الصحي بجمهورية كوريا الجنوبية (هيرا) فيما يختص بالأنظمة المعلوماتية المعنية بنظام الضمان الصحي، وذلك بحضور الأمين العام للمجلس الأعلى للصحة إبراهيم النواخذة وسفير مملكة البحرين في جمهورية الصين المعتمد لدى كوريا أنور يوسف العبدلله وسفراء دول مجلس التعاون الخليجي.

وتشمل هذه الاتفاقية توفير الأنظمة المعلوماتية التي تخص نظام الضمان الصحي والتي تشمل ثلاث أنظمة رئيسية، أولها نظام المعلومات التأمينية الصحي (Health Insurance Information Systems HIIS) والذي يختص بجميع المعاملات المالية بين مقدمي ومشتري الخدمة، وجميع الأمور التي تخص عملية التأمين الصحي. أما النظام الثاني فيختص بمعلومات ادارة الأدوية (Drug Utilization Review -DUR)، حيث يختص بعملية مراقبة جميع الاجراءات ذات العلاقة بإدارة الأدوية بالنظام الصحي بالمملكة. أما النظام الثاني فيتعلق بتحليل المعلومات الصحية عامة في جميع الأنظمة والتي تشمل نظام الملف الالكتروني الموحد- (National Electronic Medical File NEMR) والذي يختص بالربط بين النظم المعلوماتية الصحية المختلفة وتخزين جميع المعلومات الصحية لدى مقدمي الخدمة ومشتريها.

وتطرقت الخطة الوطنية للصحة لمملكة البحرين (٢٠١٦ -٢٠٢٥) إلى ضرورة التعامل مع التحديات والمتطلبات المتعلقة بنظم وبرامج المعلومات المطبقة في المجال الصحي وعدم ترابطها وقلة استخدامها في اتخاذ القرارات ورسم السياسات تعتبر من أهم التحديات في المرحلة القادمة،

ومن دون شك، فإنّ وجود نظام معلومات فعال وملف الكتروني وطني موحد سيسهل عملية تشخيص الأمراض وعلاجها بالدقة المطلوبة، وكذلك يمنع ازدواجية الخدمات وبالأخص في وصف الأدوية والفحوصات المخبرية والتصوير التشخيصي، ويساعد في رفع مستوى جودة الخدمات الصحية المقدمة للمرضى، هذا بالإضافة إلى ما توفره نظم المعلومات الصحية من آليات فعالة لقياس ومراقبة الأداء والحصول على المؤشرات الإنتاجية للمرافق الصحية بسرعة وسهولة.

حفل التوقيع على اتفاقية التعاون بين المجلس الأعلى للصحة وهيئة التقييم والمراجعة للتأمين الصحي بجمهورية كوريا الجنوبية (هيرا)

التعاون مع كوريا الجنوبية لتصميم بنية تحتية قوية لتشغيل نظم المعلومات الصحية

تحرص مملكة البحرين على الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال تصميم وتنفيذ بنية تحتية قوية وفاعلة لتشغيل نظم المعلومات الصحية والصحة الإلكترونية والتي تعد إحدى الركائز التي يقوم عليها نظام الضمان الصحي الذي تتطلع البحرين إلى تنفيذه بعد الانتهاء من إجراءات إقراره تشريعياً.

وبدعوة من المجلس الأعلى للصحة قام رئيس لجنة الشئون الصحية والاجتماعية في المجلس الوطني بالجمهورية الكورية، سونغ جو يانغ والوفد المرافق من الهيئة الكورية للتقييم والمراجعة للتأمين الصحي (هيرا)، بزيارة عمل إلى مملكة البحرين في شهر يونيو ٢٠١٧ لحضور حفل تدشين مشروع صحتي المتعلق بنظم المعلومات الصحية لنظام الضمان الصحي.

واجتمع الوفد الكوري مع عدد من كبار المسؤولين في مقدمتهم نائب رئيس مجلس الوزراء، رئيس اللجنة الوزارية للشئون المالية وضبط الإنفاق، معالي الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة، بحضور رئيس المجلس الأعلى للصحة، الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة، ووزيرة الصحة فائقة الصالح، حيث أعرب الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة عن ثقته من أن يكون تنفيذ الهيئة الكورية للتقييم والمراجعة للتأمين الصحي لمشروع صحتي بمثابة موطئ قدم لها وبوابة لتوسيع نطاق أعمالها في المنطقة من خلال مملكة البحرين.

وجاءت هذه الزيارة ضمن المتابعات الدورية لاتفاقية التعاون مع الهيئة الكورية للتقييم والمراجعة للتأمين الصحي (هيرا) التي تختص بالأنظمة المعلوماتية المعنية بنظام الضمان الصحي. وتشمل الاتفاقية توفير نظام المعلومات التأمينية الصحي، ومعلومات إدارة الأدوية، وتحليل المعلومات الصحية العامة في جميع الأنظمة والتي تشمل نظام الملف الإلكتروني الموحد، وتخزين جميع المعلومات الصحية لدى مقدمي الخدمة ومشتريها.

وأعرب رئيس لجنة الشئون الصحية والاجتماعية في المجلس الوطني بالجمهورية الكورية، سونغ جو يانغ، عن بالغ سروره بأن تشهد العلاقات البحرينية – الكورية جانباً جديداً يُبنى على التعاون القائم بين البلدين الصديقين، مبدياً في الوقت نفسه سعادته بأن تكون الهيئة الكورية للتقييم والمراجعة للتأمين الصحي شريكاً في تنفيذ الأنظمة المعلوماتية المعنية بنظام الضمان الصحي لمملكة البحرين.

المجلس الأعلى للصحة ووزارة الصحة يعقدان محاضرة تعريفية حول الضمان الصحي والتشغيل الذاتي للمستشفيات

عقد المجلس الأعلى للصحة وبالتعاون مع وزارة الصحة محاضرة تعريفية حول مشروع الضمان الصحي ومشروع التشغيل الذاتي للمستشفيات بمشاركة الأمين العام للمجلس الأعلى للصحة إبراهيم النواخذة، وحضرها عدد من المسئولين بوزارة الصحة إلى جانب حضور ومشاركة عدد من الأطباء والممرضين والإداريين العاملين بالوزارة.

وقد تناول النواخذة في محاضرته التعريفية حول مشروع الضمان الصحي ومشروع التشغيل الذاتي للمستشفيات مجموعة من الموضوعات والمحاور المهمة منها أهداف المشروع القائمة على تأمين التغطية الصحية الشاملة للمواطنين والمقيمين والزائرين لمملكة البحرين، وأهداف تحقيق الاستدامة المالية والعمل على الحد من الهدر، والاستمرار في تقديم الخدمات ذات الجودة والسلامة، وتوفير خيار التنافسية وزيادة الخيارات المتاحة أمام متلقي الخدمة.

كما أشار إلى أهم المحاور الرئيسية التي يقوم عليها مشروع الضمان الصحي (صحتي) وهي التسيير الذاتي لمقدمي الخدمات الصحية، وصندوق الضمان الصحي،وإعادة هيكلة وزارة الصحة،ونظم الحوكمة، والمركز الوطني للمعلومات الصحية، إلى جانب شركات التأمين والمستشفيات الخاصة.

وأكد في هذا الصدد أنّ عملية التسيير الذاتي للمستشفيات ستوفر المزيد من الاستقلالية اذا سيتم تشكيل مجلس أمناء ومجلس إدارة لمجمع السلمانية الطبي بقرار من سمو رئيس الوزراء، مؤكدا على أن الحكومة وبموجب القانون ستكون قادرة على متابعة عملية إدارة المستشفيات لذاتها والتأكد من حصول كافة المواطنين على الخدمات العلاجية التزاما منها بالدستور الذي ينص على توفير الخدمة الصحية للمواطن.

كما نوه الأمين العام للمجلس الأعلى للصحة أن عملية التسيير الذاتي للمستشفيات ليست عملية خصخصة وأن بعض الأنظمة ستسير وفقا لأنظمة الخدمة المدنية على العاملين في هذه المستشفيات .

وقدم النواخذة نبذة حول آلية التمويل التي ستمارسها هذه المستشفيات أثناء بدء تطبيق الادارة الذاتية، كما ستستمر استمرار صرف العلاوات والرواتب للكوادر الطبية والتمريضية كما هو معتاد إلى جانب تخصيص المكافآت لأصحاب الأداء المتميز.

وفي ختام المحاضرة تم فتح المجال أمام الحضور من الكوادر الطبية والتمريضية والإداريين العاملين بوزارة الصحة للنقاش وطرح تساؤلاتهم حول مشروع الضمان الصحي ومشروع التشغيل الذاتي للمستشفيات.

مملكة البحرين تبدأ رسمياً في تطبيق برنامج الاعتماد الوطني للمؤسسات الصحية

بدأت مملكة البحرين في العام ٢٠١٧ في تطبيق برنامج الاعتماد الوطني للمؤسسات الصحية، حيث قامت الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية بالاستعانة بمقيمين معتمدين من مختلف التخصصات الصحية، والذين قامت الهيئة باختيارهم بناء على خبراتهم ومؤهلاتهم فريقين رئيسيين للاعتماد من مختلف التخصصات الطبية والتمريضية والصيدلة والمهن المعاونة ومهندسين ومختصين في مكافحة العدوى والجودة وسلامة المرضى ولذلك لمباشرة عملية التقييم الشامل للمؤسسات الصحية.

وفي هذا الإطار، اجتمع رئيس المجلس الأعلى للصحة الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة مع الرئيس التنفيذي للهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية مريم الجلاهمة برفقة الخبير الدولي في الاعتماد يانس اسكاليدس.

وصممت معايير التقييم الصادرة عن المجلس الأعلى للصحة مصممة لتيسير توفير الرعاية الآمنة على نحو فعال.

وتحدد المعايير العناصر الأساسية التي تنطبق على جميع المؤسسات الصحية. بالإضافة إلى عناصر الدعم والعناصر المحددة للمؤسسة. ويتم تقييم جميع المؤسسات مقابل جميع العناصر الأساسية للمعيار. ويتم تقييم العناصر المحددة على أنها قابلة للتطبيق أو غير قابلة للتطبيق وتقييمها وفقا لذلك، ويتم تقييم العناصر الخاصة بالمؤسسة فقط في المرافق التي توفر الخدمة / الخدمات المحددة في كل نوع من المرافق.

كما عقدت الهيئة عدداً من الاجتماعات التمهيدية والتشاورية مع المستشفيات الخاصة قبل البدء في تطبيق الاعتماد بحضور جميع مدراء المستشفيات ورؤساء الأطباء بها. وقامت الهيئة بعقد ورشة عمل تأهيلية للاعتماد على مدى يومين والتي هدفت إلى تعريف مدراء المستشفيات والطواقم الطبية والفنية بها على سياسة وإجراءات الاعتماد وجميع معايير الاعتماد المطلوبة. وقد شارك بالورشة ٢١ مستشفى و١١٠ موظف من المستشفيات من مختلف التخصصات. وقد أبدى كافة المشاركون الرأي على أن الورشة حققت النتائج المرجوة منها إلى جانب رفعهم عدد من الاحتياجات التدريبية لتطبيق الاعتماد.

ويستند الاعتماد على زيارة فريق المسح إلى جميع خدمات ومرافق المؤسسة الصحية. ويطلب من المؤسسة توفير الأدلة التي تبين أنها تحافظ على معايير مقبولة وأنها تمتثل لالتزاماتها القانونية تجاه متطلبات الترخيص الصادرة عن الهيئة خلال فترة الاعتماد.

ويجب أن تفي المؤسسة المعتمدة بالمعايير المحددة المدرجة لكل خدمة من الخدمات التي تمت زيارتها ليس في وقت الزيارة فحسب، بل يجب عليها أيضا أن تثبت لفريق المسح أن لديها سياسات وأنظمة فعالة لضمان استمرار المعايير خلال فترة الاعتماد.

وكانت الهيئة قد وقعت مذكرة تعاون مع المركز السعودي لاعتماد المنشآت الصحية (CBAHI). والذي يعد من المراكز المعتمدة للتدريب من قبل الجمعية الدولية للجودة، وبناء على ذلك عقدت الهيئة ورشة عمل تدريبية لتأهيل المدققين في مجال اعتماد المستشفيات. وقد تم التدريب من قبل المركز السعودي وعقدت الورشة على مدى ٥ أيام وحضرها ٨٦ مشاركًا.

وفي نهاية الورشة تم منح المشاركين شهادة التدريب التي تؤهلهم لإجراء مسوحات الاعتماد. وتلى ذلك عقد عدة ورش تدريبية فنية لرفع كفاءة أداء المقيمين في مختلف معايير ومتطلبات الاعتماد بالإضافة إلى ورش عمل حول وسائل التواصل والسلوكيات الواجب على المقيم أتباعها أثناء الزيارات الميدانية.

وأصدرت الهيئة الدليل الإرشادي للمقيم والذي اشتمل على كافة السياسات والاجراءات الواجب اتباعها قبل وأثناء وبعد الاعتماد والشروط والواجبات وأخلاقيات المهنة الواجب على المقيم اتباعها.

المشاريع الاستراتيجية

مشروع مركز محمد بن خليفة الجديد سيمثل نقلة نوعية لعلاج أمراض القلب على مستوى المنطقة

من المقرر أن يشهد العام ٢٠١٨ افتتاح مشروع مركز محمد بن خليفة الجديد والذي سيمثل نقلة نوعية لعلاج أمراض القلب على مستوى المنطقة، حيث تم الانتهاء من الاعمال الانشائية للمنشأة والبدء في توفير و تركيب التجهيزات والأنظمة والمعدات الكهروميكانية..

وشهد العام ٢٠١٧ زيارات متعددة لمعالي رئيس المجلس الأعلى للصحة للاطلاع على مراحل سير العمل في تنفيذ المشروع بحضور قائد الخدمات الطبية الملكية اللواء بروفيسور الشيخ خالد بن علي آل خليفة والأمين العام للمجلس الأعلى للصحة السيد إبراهيم علي النواخذة، ومدير مركز الشيخ محمد بن خيفة آل خليفة التخصصي للقلب الدكتور ريسان حمود بدران.

إن مشروع توسعة مركز الشيخ محمد بن خليفة التخصصي للقلب الذي تشرف على تنفيذه قوة دفاع البحرين هو واحد من أهم المشاريع الحيوية الطبية الجديدة في مملكة البحرين، إذ سيضيف هذا المشروع انجازاً تنموياً جديداً إلى رصيد الانجازات الطبية في المملكة.

إنّ مشروع المركز يُعد نقلة وإضافة نوعية لتشخيص وعلاج أمراض القلب بمملكة البحرين حيث باتت الحاجة ماسة لتوسعة المركز الحالي كونه يستقبل كثير من الحالات من داخل وخارج مملكة البحرين بالإضافة للخدمات الطبية والعلاجية والإدارية المتميزة التي يقدمها المركز على مستوى دول الخليج العربي.

وسيأخذ المشروع بعد التوسعة الجديدة وضعاً أكبراً وافضل للمركز في مملكة البحرين وفي المنطقة ككل وبإمكانه أن يجتذب المرضى من الخارج بأعداد أكبر، كما ستمكن هذه التوسعة المركز من لعب دور أكبر يسهم في تلبية رغبات المرضى سواء كانوا من دول الخليج او من الدول العربية الشقيقة بالنظر للتقنيات الجديدة المواكب لأحدث التطورات في مجال علاج وجراحة القلب.

وتحت رعاية معالي الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة رئيس المجلس الأعلى للصحة، رئيس اللجنة الطبية العليا في قوة دفاع البحرين، رئيس مجلس أمناء مركز محمد بن خليفة بن سلمان ال خليفة التخصصي للقلب تم توقيع الاتفاقيات الخاصة بشراء الاجهزة والمعدات الطبية للمبنى الجديد لمركز القلب في عوالي – المرحلة الأولى.

وكان صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر قد تفضل فشمل برعايته الكريمة في شهر يونيو ٢٠١٥ وضع حجر الأساس لبناء مشروع مركز محمد بن خليفة آل خليفة التخصصي الجديد للقلب بمدينة عوالي.

وسيشتمل المركز الجديد على العيادات الخارجية وقسم الأشعة والتصوير والصيدلية والعلاج الطبيعي وقسم التعقيم والطوارئ والإدارة، إضافة إلى المواقف والخدمات الأخرى في الطابق الأرضي، أما الطابق الثاني فسيحتوي غرف العمليات والعناية القصوى والمختبر، كما يحتوي على الأجنحة المختلفة للرجال والنساء والأطفال والقسم الخاص في الطوابق الرابع والخامس والسادس والسابع، مع إمكان التوسعة المستقبلية في مختلف الأقسام. ويحظى المشروع بدعم كريم من صندوق أبوظبي للتنمية بدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة.

رئيس المجلس الأعلى للصحة يرعى حفل التوقيع على الاتفاقيات الخاصة بشراء الأجهزة والمعدات الطبية لمبنى مركز القلب الجديد

شهد العام ٢٠١٧ التوقيع على الاتفاقيات الخاصة بشراء الاجهزة والمعدات الطبية للمبنى الجديد لمركز القلب في عوالي – المرحلة الأولى، وذلك في حفل توقيع أقيم تحت رعاية معالي الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة رئيس المجلس الأعلى للصحة، رئيس اللجنة الطبية العليا في قوة دفاع البحرين، رئيس مجلس أمناء مركز محمد بن خليفة بن سلمان ال خليفة التخصصي للقلب بمقر المجلس الأعلى للصحة

وأقيم حفل التوقيع بحضور مدير مركز محمد بن خليفة التخصصي للقلب الدكتور ريسان حمود بدران العميد الدكتور عبدالله راشد مندي التميمي، مساعد مدير الأشغال العسكرية ورئيس فريق العمل للمشروع، والاستاذ عبدالله العيد المساعد للشؤون الادارية والمالية بالمركز. وخلال حفل التوقيع رفع معالي الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة جزيل الشكر والامتنان إلى جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى القائد الأعلى وإلى صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر على توجيهاته ومتابعته المستمرة وحرصه الدائم على تنفيذ هذا المشروع الحيوي وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد الأمين النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، حيث يأتي هذا المركز تنفيذاً لتوجيهات القيادة الرشيدة وفي إطار استراتيجية الحكومة الموقرة لتدشين المزيد من المراكز الطبية المتخصصة وتطعيمها بأفضل الخبرات والارتقاء بالمستوى الصحي والطبي عبر خدمات صحية وطبية متخصصة تقدم في مستشفيات ومراكز تمتلك تقنية حديثة ومتطورة وفق أعلى مستويات الجودة والمواصفات المتميزة.

وأعرب معالي الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة عن شكره وتقديره لصندوق أبوظبي للتنمية لتمويله المشروع ضمن برنامج الدعم الخليجي، منوها بالدور الحيوي والفعال الذي يقوم به الصندوق في دعم جهود التنمية، حيث أنّ الصندوق قد تكفل بجميع تكاليف انشاء هذا الصرح الطبي وتجهيزه بالمعدات وجميع المستلزمات الاخرى ضمن برنامج التنمية الخليجي لمملكة البحرين.

رئيس «الأعلى للصحة»: مركز تحليل جينات الأجنة يسهم في ولادة جيل خال من الأمراض الوراثية

إن افتتاح مركز تحليل جينات الأجنة قبل الحمل، والذي يعد الأول من نوعه في مملكة البحرين، يأتي في سياق دعم المجلس الأعلى للصحة للعلوم الصحية المبتكرة القائمة على العلاج الجذري للعديد من الأمراض الوراثية التي تواجه مجتمعنا البحريني، منطلقاً لتطور العلاجات الطبية القائمة على العلوم الوراثية بما يضع حداً للعديد من الأمراض الوراثية المستعصية، ويسهم في ولادة جيل خال من الأمراض الوراثية في مملكة البحرين، ودول الخليج العربي الشقيقة.

ونظم مركز الأميرة الجوهرة التابع لجامعة الخليج العربي، المؤتمر الإقليمي الأول لفحص جينات الاجنة قبل الحمل، بمشاركة ١٧ مختصاً من المملكة المتحدة، والمملكة العربية السعودية، والبحرين، والإمارات، والكويت وسلطنة عمان.

وبموازاة المؤتمر افتتح رئيس المجلس الأعلى للصحة الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة مركز تحليل جينات الأجنة قبل الحمل في مركز الأميرة الجوهرة.

وأشار إلى أن الأبحاث الطبية في البحرين أصبحت في تقدم ولها موضع قدم، معرباً عن أمله أن تتقدم أكثر لعلاج المشاكل الطبية الموجودة في البحرين، مشيرًا إلى التعاون المستمر بين مركز الجوهرة ووزارة الصحة من خلال توفير الأمور الفنية من قبل المركز والأمور التشريعية، مشيرًا إلى أن مركز تحليل جينات الأجنة قبل الحمل في مركز الأميرة الجوهرة يستطيع أن يغطي احتياجات مملكة البحرين وأكثر.

إن مركز الأميرة الجوهرة يتبنى ركب التطورات العلمية الكبيرة التي تلت عام ٢٠٠٠ والمتمثلة في اكتشاف الخارطة الجينية البشرية أو ما يعرف بمشروع الجينوم البشري، الذي أصبح علماً طبياً جديداً يعرف بالطب الجزيئي القادر على استخدام الوسائل الحديثة في الطب للمساعدة في التشخيص والعلاج والوقاية من الأمراض عن طريق التعامل مع الجزيئات التي تتحكم في الجينات والخلايا البشرية.

ولفت مدير عام مركز الأميرة الجوهرة الإبراهيم الأستاذ الدكتور معز بخيت إلى أن الطب الجزيئي سيعتمد على إنتاج أدوية بأقل التكاليف، وأيضا سيقلل من مخاطر الآثار الجانبية للأدوية، وإعطاء المريض الدواء المناسب في الوقت المناسب بالجرعات المناسبة.

ويحتوي مركز تحليل جينات الأجنة قبل الحمل على عيادة للفحص الجيني تعمل على معرفة إذا ما كان الأبوان مصابين بطفرة وراثية، حيث يقوم المركز حصرياً بتحليل التفاصيل الدقيقة للحمض النووي والتعرف على الطفرات الجينية المختلفة، وبناء على ذلك يتم استبعاد الأجنة التي ورثت الطفرة من الأبوين واختيار الأجنة السليمة، وفي خطوة لاحقة يتوجه الزوجان إلى قسم التلقيح الصناعي لزرع الأجنة السليمة في رحم الأم مما يؤدي -إن شاء الله- الى ولادة طفل سليم خال من الأمراض الوراثية.

افتتاح مركز تحليل جينات الأجنة قبل الحمل والذي يعد الأول من نوعه في مملكة البحرين

التواصل مع
الهيئات الرسمية

صاحب المعالي القائد العام لقوة دفاع البحرين يستقبل معالي رئيس المجلس الأعلى للصحة

استقبل صاحب المعالي المشير الركن الشيخ خليفة بن أحمد آل خليفة القائد العام لقوة دفاع البحرين في مكتبه بالقيادة العامة في ٢٨ أغسطس ٢٠١٧م، معالي الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة رئيس المجلس الأعلى للصحة.

ورحب صاحب المعالي القائد العام لقوة دفاع البحرين بمعالي رئيس المجلس الأعلى للصحة، مشيداً معاليه بالجهود الطيبة التي يبذلها المجلس الأعلى للصحة في سبيل تطوير وتحسين مستوى وجودة الخدمات الصحية المقدمة لمواطني ومقيمي مملكة البحرين.

وتحرص القيادة العامة لقوة دفاع البحرين على كل ما من شأنه النهوض بمستوى الخدمات التشخيصية والعلاجية والصحية بالمملكة، من خلال تطوير تلك الخدمات بأفضل ما توصلت إليه التقنية في هذا المجال الحيوي نظراً لأهمية الرعاية الصحية والعلاجية للجميع.

وأولت القيادة العامة لقوة دفاع البحرين الكثير من اهتمامها بالخدمات الطبية بقوة دفاع البحرين، منذ المرحلة الأولى من تأسيسها، كما أنّ التطور الذي تشهده جميع المؤسسات الطبية التابعة للقوة ينعكس بشكل رئيس في التقدم الحاصل في القطاع الصحي في مملكة البحرين، ويسهم في رقي الخدمات الصحية والعلاجية المقدمة للمواطنين والمقيمين.

ويحرص المجلس الأعلى للصحة على التنسيق الدائم والمستمر مع قوة دفاع البحرين في جميع المشاريع الصحية الوطنية.

مشروع الإسعاف الوطني يواكب التطور العالمي

اجتمع الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة رئيس المجلس الأعلى للصحة مع الفريق الركن الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة وزير الداخلية، للوقوف على آخر مستجدات مشروع الإسعاف الوطني وجاهزية البنية التحتية، وذلك بحضور عدد من كبار المسئولين المعنيين.

وفي بداية اللقاء، أشاد وزير الداخلية بجهود المجلس الأعلى للصحة لتطوير المنظومة الصحية في مملكة البحرين، مؤكدا أن مشروع الإسعاف الوطني، قد وصل إلى مرحلة متقدمة فيما يتعلق بالإجراءات التنفيذية، حيث يأتي مواكبة للتقدم العالمي في مجال الإسعاف والسلامة، الأمر الذي يعكس أهمية الاستعانة بخبرات دولية متميزة في مجال طب الطوارئ، معربا عن شكره وتقديره للقائمين علي المشروع للعمل على إنجازه وفق المراحل التنفيذية المقررة.

وقد اطلع رئيس المجلس الأعلى للصحة على الاستعدادات والتجهيزات الفنية الخاصة بالمشروع، خلال زيارته إلى مركز عمليات الإسعاف الوطني بوزارة الداخلية، حيث تم تقديم عرض شمل الأنظمة المعلوماتية الحديثة التي يتم استخدامها في أحدث غرف العمليات على مستوى العالم، مشيدا بالإجراءات التنفيذية للمشروع والتي تمضي وفق الخطط الزمنية المعمول بها، معربا عن شكره وتقديره لوزير الداخلية على تواصله الدائم وحرصه على تطوير التعاون المشترك.

وقد تم خلال الاجتماع، بحث تطورات مشروع الإسعاف الوطني ، فيما يخص المنشآت الخاصة بمحطات الإسعاف، التجهيزات والآليات المطلوبة للتشغيل ، تطوير الموارد البشرية اللازمة وكذلك خطط التدريب، كما تم بحث المتطلبات اللازمة لسرعة الانجاز وفق الخطة الزمنية الموضوعة، بالإضافة إلى عدد من المقترحات والخطط المستقبلية للمشروع.

تعزيز التنسيق والتكامل بين الوزارات والهيئات الحكومية استعداداً لمنظومة الضمان الصحي

في إطار التنسيق والتكامل المستمر بين الوزارات والأجهزة الحكومية وضمن الجهود الرمية إلى إنجاح تنفيذ برنامج الضمان الصحي الوطني (صحتي) وتطوير القطاع الصحي في المملكة عقد اجتماع تنسيقي برئاسة معالي الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة رئيس المجلس الأعلى للصحة، وبمشاركة سعادة الأستاذة فائقة بنت سعيد الصالح وزيرة الصحة وسعادة السيد جميل بن محمد علي حميدان وزير العمل والتنمية الاجتماعية، وعدد من كبار مسؤولي الجهات الحكومية.

كما شارك في الاجتماع التنسيقي وكيل وزارة التنمية الاجتماعية الدكتورة حنان كمال والرئيس التنفيذي للمجلس الأعلى للبيئة الدكتور محمد مبارك بن دينه والأمين العام للمجلس الأعلى للصحة السيد إبراهيم علي النواخذة ومدير عام التنظيم وموازنة الوظائف بديوان الخدمة المدنية المهندس جمال عبدالعزيز العلوي وعدد من مسؤولي الأمانة العامة بالمجلس الأعلى للصحة.

وتلعب الجهات الحكومية دوراً مهماً في إنجاح منظومة الضمان الصحي التي من شأنها رفع جودة الخدمات الطبية وتمكين الجميع من الحصول على تغطية عامة وشاملة فضلاً عن تعزيز تطبيق قيم العدالة والتنافسية والاستدامة، وفي هذا الصدد بحثت الجهات الحكومية سبل التعاون مع المجلس الأعلى للصحة في تطبيق خطة مشروع الضمان الصحي الوطني (صحتي)، لاسيما فيما يتعلق بالتصورات المستقبلية ودور مختلف الجهات في إنجاح منظومة الضمان الصحي الوطني سعياً إلى تقديم أعلى مستويات جودة خدمات الضمان الصحي للمواطنين والمقيمين، وتدارس كل الجوانب التي تضمن سلالة تطبيق المشروع، فضلاً عن الدور المستقبلي للجهات الحكومية في مجالات تنظيم ورقابة الصحة العامة وتعزيز الصحة وخدمات الرعاية الاجتماعية وصحة البيئة، وتعديل القوانين واللوائح والنظم المتعلقة بدور وزارة الصحة لتتناسب مع دورها المستقبلي البارز في تعزيز صحة الفرد والمجتمع.

تنسيق وتكامل لإنجاح منظومة الضمان الصحي الوطني سعياً إلى تقديم أعلى مستويات جودة خدمات الضمان الصحي للمواطنين والمقيمين

التنسيق مع وزارة شؤون مجلسي الشورى والنواب بشأن القوانين والتشريعات

يحظى التواصل بين المجلس الأعلى للصحة والسلطة التشريعية بأولوية هامة من عمل المجلس، لذا فإنّ المجلس حريص على التنسيق المباشر والدائم مع وزارة شؤون مجلسي الشورى والنواب، وذلك في إطار تعزيز التعاون المثمر بين المجلس الأعلى للصحة ومجلسي الشورى والنواب وخصوصًا في إصدار القوانين والتشريعات الصحية.

وفي هذا الإطار، اجتمع الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة رئيس المجلس الأعلى للصحة في مكتبه بمقر المجلس مع وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب سعادة السيد غانم بن فضل البوعينين، حيث نوه معاليه بالدور الكبير الذي تضطلع به وزارة شؤون مجلسي الشورى والنواب في تطوير جسور التعاون والتنسيق المستمر بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في كافة مجالات العمل الوطني بما يجسد المنجزات الحضارية لمملكة البحرين في ظل العهد الزاهر لحضرة صاحب الجلالة الملك المفدى.

وثمن الطرفان الدعم اللامحدود الذي تحظى به المشاريع الصحية من لدن القيادة الرشيدة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة وصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد الأمين النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء.

وجرى استعراض مجالات التنسيق، ومن أبرزها برنامج الضمان الصحي الوطني الذي يعد من المبادرات المهمة التي تعتزم مملكة البحرين تطبيقها في المرحلة المقبلة، حيث تم التطرق إلى أهمية المشروع ومراحل تطبيقه ومتطلبات التطبيق الاخرى وخصوصًا على صعيد تطوير التنسيق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بشأن القوانين والتشريعات الصحية.

ويضطلع المجلس الأعلى كذلك بالتنسيق والإشراف على جميع القطاعات الصحية في المملكة ومتابعة تنفيذ المحور الصحي الوارد في برنامج عمل الحكومة والمبادرات الواردة فيه والتي تعنى بالارتقاء بالخدمات الصحية من الجوانب كافة.

الدعم المستمر
لهيئة المهن الصحية

هيئة المهن الصحية سيكون لها دوراً محورياً في الرقابة والتفتيش على المستشفيات وتعزيز جودة الخدمات

في إطار التواصل الدائم والمستمر بين المجلس وكافة مؤسسات القطاع الصحي في المملكة قام رئيس مجلس الاعلى للصحة معالي الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله ال خليفة بزيارة إلى الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية.

وتفضل معالي الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة - بحضور الأمين العام للمجلس الأعلى للصحة السيد إبراهيم علي النواخذة – بتقديم عرض تعريفي شامل عن دور الهيئة المستقبلي في إطار منظومة مشروع الضمان الصحي الوطني «صحتي» الذي تعتزم مملكة البحرين تطبيقه في المرحلة المقبلة، والذي سيشمل جميع المواطنين والمقيمين بالتغطية الصحية.

وأكد معالي رئيس المجلس في هذا الصدد بأنّ الهيئة الوطنية لتنظيم الخدمات والمهن الصحية (نهرا) سيكون لها دوراً محورياً في إنجاح مشروع الضمان الصحي، حيث ستكون المسؤولة أمام المجلس الأعلى للصحة عن الترخيص للمستشفيات المؤسسات الصحية وللأطباء والممرضين والفنيين فضلاً عن التفتيش على المستشفيات والمراكز الصحية وعمل شهادات الاعتماد.

وستعمل هيئة المهن الصحية بالتنسيق مع مركز «حكمة» الذي سيتبع المجلس الأعلى للصحة وسيناط به مهمة مراقبة وضبط وتوجيه النظام الصحي بالتعاون مع الهيئة لمراقبة وتسجيل المهن والمؤسسات الصحية من جهة وصندوق الضمان وشركات التامين الصحي من جهة أخرى وذلك لاستكمال المراقبة والحوكمة للخدمات الصحية.

وفي ختام المحاضرة أجاب معالي رئيس المجلس على استفسارات القائمين على الهيئة بخصوص النظام المستقبلي وتحديد دور الهيئة في منظومة الضمان الصحي بما يسهم في إنجاح هذا المشروع الوطني.

نظام «الاعتماد الوطني» للمؤسسات الصحية حجر الأساس لـ «الضمان الصحي»

تعد الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية الجهة المناط بها قانونا إجراء عملية التقييم لكافة المؤسسات الصحية المرخصة في مملكة البحرين في القطاعين الخاص والحكومي. حيث نصت المادة (٣) من قانون إنشاء الهيئة (قانون ٣٨ لسنة ٢٠٠٩) على أنه تهدف الهيئة إلى مراقبة تطبيق نظم المهن والخدمات الصحية بمملكة البحرين واقتراح تطويرها، بما يضمن الكفاءة العالية والسلامة والسرعة اللازمة والفاعلية في تقديم هذه الخدمات سواء في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص، وفقاً لأفضل الأسس العلمية ومعايير الممارسة الصحية المعتمدة في مملكة البحرين وفقاً لهذا القانون. كما نصت المادة (٤) البند (٥) من القانون على اعتماد شروط ومعايير جودة الخدمات الصحية التي يتعين على المؤسسات الصحية الالتزام بها.

وبرعاية كريمة من معالي رئيس المجلس الأعلى للصحة الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة أقامت الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية حفل تكريم المستشفيات الحائزة على الاعتماد الوطني، في حفل أقيم في فندق الشيراتون.

وفي بداية الحفل أكد معالي الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة على أهمية الاعتماد الوطني لضمان الجودة في مستوى الخدمات الصحية، حيث أنّ هذا الاعتماد سيعتبر حجر أساس لتطبيق برنامج الضمان الصحي الوطني الذي تعتزم مملكة البحرين تطبيقه، مؤكداً معاليه بأنّ هذا الاعتماد يضمن بأن المؤسسة التي حازت عليه تقدّم خدمات آمنة وموثوق بها للمجتمع البحريني، وسيؤخذ ذلك بعين الاعتبار لتصنيف مستويات المستشفيات، كما اثنى معاليه على جهود الهيئة في هذا المجال وتحقيقها هذا النجاح على مستوى الوطن والمنطقة، مؤكدة أنّ الهيئة وبتوجيهات من معالي الرئيس تحرص على تعزيز منظومة الرقابة على المؤسسات الصحية في مملكة البحرين وفق أعلى معايير الجودة العالمية من خلال برنامج الاعتماد الوطني للمؤسسات الصحية الذي باشرته الهيئة فعلياً.

وبينت د.الجلاهمة الرحلة التي مرت بها الهيئة الوطنية في تنفيذ هذا المشروع الوطني الرائد، بدءاً من وضع البنية التشريعية ومن ثم تاهيل المقيمين وتأهيل المستشفيات والتطبيق على اول مستشفى في مايو الماضي حتى بلوغ المرحلة الحالية، مشيرة إلى أنّ حصول اي مؤسسة صحية على الاعتماد ليس النهاية وإنما يمثل بداية الطريق، لأن المطلوب منها المحافظة على المستوى الذي حققته وأن تضع المزيد من التطوير.

معالي رئيس المجلس الأعلى للصحة يرعى برنامج الاعتماد الوطني للمؤسسات الصحية الذي نظمته هيئة المهن الصحية

التواصل مع السلطة التشريعية

التنسيق المستمر مع مجلس الشورى بشأن المشاريع الصحية

شهد العام ٢٠١٧ تعزيز أواصر التعاون والتواصل مع مجلس الشورى، وفي هذا الصدد قام معالي الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبد الله آل خليفة رئيس المجلس الأعلى للصحة بزيارة مجلس الشورى برفقة سعادة رئيس لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية في المجلس الوطني بالجمهورية الكورية، السيد سونغ جو يانغ والوفد المرافق من الهيئة الكورية للتقييم والمراجعة للتأمين الصحي (هيرا)، وذلك بمناسبة الزيارة التي يقوم بها إلى المملكة لحضور حفل تدشين مشروع «صحتي» المتعلق بنظم المعلومات الصحية لنظام الضمان الصحي.

وفي هذا الصدد أكد معالي السيد علي بن صالح الصالح رئيس مجلس الشورى، أن مملكة البحرين استطاعت أن تحقق مستويات متقدمة في مجال الخدمات الصحية جعلت مواطنيها ينعمون بخدمات وتسهيلات لا تتوافر في كثير من الدول المتقدمة، مؤكدا الحرص على الاهتمام والاستفادة من تجارب الدول الأخرى فيما يخص الأنظمة والخدمات الصحية المقدمة للمواطنين والمقيمين.

واعتبر الصالح أن الاستفادة من أنظمة الدول الرائدة في مجال تصميم وتنفيذ بنية تحتية قوية وفاعلة لتشغيل نظم المعلومات الصحية والصحة الإلكترونية تعد إحدى الركائز التي يقوم عليها نظام التأمين الصحي الذي تتطلع البحرين إلى تنفيذه بعد الانتهاء من إجراءات إقراره تشريعيا، متمنيا معاليه للقائمين على «صحتي» من الجانبين البحريني والكوري كل التوفيق والنجاح في تنفيذ هذا المشروع الحيوي، وتحقيق الأهداف التي يتطلع إليها الجميع.

وخلال الاستقبال الذي حضره كل من أصحاب السعادة نائبي الرئيس الأول والثاني ورئيس وأعضاء لجنة الخدمات بالمجلس، أعرب معالي رئيس مجلس الشورى عن ثقته في أن يكون تنفيذ الهيئة الكورية للتقييم والمراجعة للتأمين الصحي لمشروع «صحتي» ناجحا، ويحقق الأهداف المرجوة.

دعم نيابي لمبادرات تطوير الخدمات الصحية بما يواكب التطور العالمي

شهد العام ٢٠١٧ تعزيز أواصر التعاون والتواصل مع مجلس النواب، وخصوصاً فيما يتعلق ببرنامج الضمان الصحي الوطني.وفي هذا الصدد أكد معالي رئيس مجلس النواب السيد أحمد بن إبراهيم الملا أن مشروع الضمان الصحي، سيساهم في تطوير المنظومة الصحية في البلاد، كما يسهم في حسن استثمار المال العام، وتشجيع القطاع الصحي العام والخاص على السواء، وتقديم أفضل الخدمات الصحية، وبما يواكب التطور العالمي الصحي، مشيراً معاليه إلى أن مجلس النواب يولي هذا الأمر كل الاهتمام والأولوية.

وقد قام معالي الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة رئيس المجلس الأعلى للصحة، برفقة وفد من وزارة الصحة ووفد من جمهورية كوريا الجنوبية الشقيقة، بزيارة إلى مجلس النواب، حيث جرى مناقشة تطوير الرعاية الصحية في مملكة البحرين، عبر الاستفادة والتعاون مع الخبرات والتجارب المتطورة، والذي يأتي ضمن اهتمام الحكومة الموقرة بالرعاية الصحية الشاملة.

وأشاد الوفد الكوري الجنوبي أشاد بالعلاقات التاريخية الممتدة بين البلدين الشقيقين منذ العام ١٩٧١ وحرص الطرفين على توطيدها في مختلف المجالات وخاصة في مجال الصحة، وأوضح أن الوفد عرض خلال الاجتماع التجربة الكورية في مجال التأمين الصحي وخبرتهم في هذا الخصوص، وبدوره أكد مجلس النواب سعيه إلى الاستفادة من التجربة الكورية في التأمين الصحي.

الوفد الكوري يزور مجلس النواب

تنسيق دائم مع السلطة التشريعية بشأن القوانين والتشريعات الصحية

لم يألُ المجلس الأعلى للصحة جهداً في التنسيق مع السلطة التشريعية بغرفتيها (مجلسي الشورى والنواب). إذ عقدت خلال العام ٢٠١٧ سلسلة من الاجتماعات التنسيقية الدورية بين المجلس الأعلى للصحة ومجلس النواب ممثلاً بلجنة الخدمات في المجلس، وشملت المناقشات بحث تفاصيل مشروع قانون الضمان الصحي الوطني.

وترأس وفد المجلس في هذه الاجتماعات معالي الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله ال خليفة رئيس المجلس الاعلى للصحة وبمشاركة الأمين العام للمجلس السيد إبراهيم النواخذة ومسؤولي الأمانة العامة وبمشاركة ممثلين عن وزارة الصحة والهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية.

وعقدت العديد من الاجتماعات التنسيقية لبحث واستعراض مواد مشروع اصدار قانون الضمان الصحي المرافق للمرسوم رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٦، حيث تم الاستماع إلى مرئيات الجهة المعنية حول القانون وبعدها تم مناقشة الردود الحكومية الواردة الى اللجنة من : وزارة الصحة، والهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية، بالإضافة الى عرض مرئيات لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بالمجلس.وانتهت لجنة الخدمات بالمجلس مع نهاية العام ٢٠١٧ من الصياغة النهائية لمواد مشروع قانون بإصدار قانون الضمان الصحي، وقامت بتدوين الملاحظات.

وأشارت اللجنة إلى أنّ الجميع في المجلس النيابي والحكومة الموقرة لا يختلفان على كون مشروع الضمان الصحي أحد المبادرات التي ستسهم في تطوير المنظومة الصحية في البحرين لما يقوم عليه من حسن استثمار للمال العام وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في قطاع الصحة، وتقديم أفضل الخدمات الصحية للمواطنين والمقيمين، مضيفاً أن عمل لجنة الخدمات في مناقشة مواد المشروع سينصب على مراعاة تحقيق هذه الغايات النبيلة، بحيث تعود بالنفع العام على المواطنين.

إن المشروع يكتسب أهمية خاصة كونه يعمل على إنشاء صندوق للضمان الصحي يتولى تمويل كافة الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين من خلال التعاقد مع مقدمي الخدمات الصحية لتقديم المنافع الصحية للأشخاص، إلى جانب تحليل وتوفير المعلومات للأشخاص المأمنين صحياً، والتنسيق مع المجلس الأعلى للصحة في اقتراح البرامج والخطط والسياسات التي من شأنها أن تساهم في النهوض بمستوى الخدمات الصحية وتطوير المجال الصحي، إلى جانب العديد من المهام والصلاحيات التي من شأنها تنظيم الخدمات الصحية للأفراد والمكملة لعمل المجلس الأعلى للصحة.

التواصل مع القطاع الطبي الخاص

نظام وطني لصرف الأدوية من الصيدليات الخاصة بنظام الوصفة الالكترونية

يعمل المجلس الأعلى للصحة على تفعيل نظام صرف ومراقبة الأدوية (DUR) والذي سيكون مطبقاً على جميع مقدمي الخدمات الصحية. حيث سيتم ربط النظام بجميع مقدمي الخدمات الصحية و جميع الصيدليات، حيث يجرى العمل على البنية التحتية للمشروع بالتعاون مع هيئة المعلومات الحكومية.

ومن أهم مزايا هذا النظام تمكين المرضى من صرف الأدوية من الصيدليات الخاصة بنظام الوصفة الالكترونية من خلال عدة ركائز: توزيع الادوية، مخزون الأدوية، سياسات الأدوية، سلامة الادوية، الوصفات الالكترونية.

إنّ الصيدليات الخاصة تعد جزءاً لا يتجزأ من مشروع الضمان الصحي وسيكون لها دور أساسي في إنجاح المشروع، اذ ان صرف الادوية في المستقبل سيكون بطريقة الكترونية عن طريق الصيدليات مما سيمكن مستخدمي النظام المرضى من الحصول على الأدوية مباشرة من الصيدليات دون عناء.

وفي هذا الإطار، عقد رئيس المجلس الأعلى للصحة الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة، اجتماعاً تنسيقياً موسعاً مع أصحاب الصيدليات الموردة والموزعة للأدوية، حيث تمت مناقشة مستجدات مشروع الضمان الصحي الوطني، وخصوصاً ما يتعلق بالتكامل بين مكونات قطاع الأدوية الخاص والعام، مؤكداً الدور الاساسي لأصحاب الصيدليات الخاصة في بناء المنظومة النهائية في النظام الصحي للعمل مع ادارة المشروع المعنية بتطبيق النظام بشكل مباشر.

كما قام المجلس بتشكيل فريق تقني للعمل على تسهيل الربط بين نظام متابعة الأدوية والصيدليات الخاصة، وذلك لضمان سهولة العملية الإلكترونية في مراقبة وصرف الادوية.

يشار إلى أن مملكة البحرين خطت خطوات ملموسة في تعزيز وتطوير البيئة الإدارية والتنظيمية للصيدليات؛ ومنها المرسوم القانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٩٧ في شأن تنظيم مهنة الصيدلة والمراكز الصيدلية، ومن أهم المستجدات التي نظمها القانون: تشجيع الاستثمار بالمملكة وتسهيل الإجراءات وتبسيطها، فتح مجال الاستثمار في قطاع الصيدلة للمستثمرين المواطنين دون شرط أن يكون صيدلانياً، تنظيم تراخيص مصانع الأدوية، وخص المجلس الأعلى للصحة بتحديد الحد الأقصى للربح المسموح به في تجارة الأدوية والمستحضرات الصيدلية، فضلاً عن السماح لفتح فروع للصيدليات.

تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في القطاع الصحي

تحرص الحكومة الموقرة ممثلة في المجلس الأعلى للصحة على بذل كل الجهود لتشجيع الاستثمارات في القطاع الصحي من خلال منظومة متكاملة من التشريعات والتسهيلات.

ومن أبرز الأهداف الاستراتيجية للخطة الوطنية للصحة (٢٠١٦ -٢٠١٢٥) هي تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في القطاع الصحي، حيث يتمثل الهدف الأول في تعزيز مشاركة القطاع الخاص في توفير الخدمات الصحية عبر زيادة عدد المشاريع والخدمات التي يشارك فيها القطاع الخاص من خلال تسويق مفهوم السياحة العلاجية والاستعانة بمصادر القطاع الخاص لتقديم الخدمات في المجالات التي يمكن فيها لخبرة القطاع الخاص أن تقدم خدمات ذات قيمة مضافة عالية وإيجاد سبل لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في الاستثمارات الإنشائية وتوفير الخدمات الصحية والمساندة للمستشفيات والمراكز الصحية وشراء الخدمة من الطب الخاص لعمال المنشآت.

وعلى مسارٍ موازٍ يسعى المجلس إلى تحفيز الاستثمار في القطاع الصحي الخاص بما يحقق زيادة عدد المؤسسات الصحية الجديدة المرخص لها سنوياً بحسب النوع والفئة من خلال وضع وتعديل القوانين والأنظمة المتعلقة بتراخيص المهن والمؤسسات الحالية والمستجدة وتطبيق النظام الإلكتروني للترخيص للمؤسسات الصحية والعامليين الصحيين وتسهيل إجراءات تراخيص المؤسسات الصحية الجديدة وتراخيص المهنيين الصحيين.

ويعكف المجلس على تطوير القوانين والأنظمة لترخيص المهن والمؤسسات الصحية - وفي ظل توجه المملكة لإقرار وتطبيق برنامج الضمان الصحي- سيمكن القطاع الخاص من القيام بدور فاعل في توفير الخدمات الصحية في المملكة، ومن جهة أخرى يفتح النظام الباب لشركات التأمين الخاصة لتقديم خدماتها لمن يرغب من المواطنين والمقيمين مثل عمال الشركات بتوفير حزمة الخدمات المقرة بالاتفاق مع المستشفيات وصندوق الضمان بما يفتح باب المنافسة بين الجميع.

وشهدت الفترة الأخيرة نمواً ملحوظاً في عدد المنشآت الصحية المرخصة بما يعكس بشكل جلي الجهود المبذولة في سبيل تسهيل الإجراءات التنظيمية والتي تحفز المستثمرين على توجيه استثماراتهم نحو هذا القطاع.وفي هذا الإطار، افتتح معالي الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة والذي يعد أول فروع مستشفى الكندي التخصصي الذي كان قد أفتتح عام ٢٠٠٨ تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر. كما أفتتح معاليه فرع مستشفى الإرسالية الأمريكية في الرفاع.

التواصل مع قطاع التعليم الطبي

المجلس الأعلى للصحة وجامعة الخليج العربي يبحثان مقترح برنامج الجينوم البشري البحريني

شهد العام ٢٠١٧ استمراراً للتعاون والتنسيق بين المجلس الأعلى للصحة والقطاع الطبي التعليمي بما يحقق الموائمة اللازمة بين رؤية المجلس المستقبلية وبين مبادرات الجامعات في مجال البحوث العلمية الطبية.

وفي هذا الصدد عقد اجتماع تنسيقي بين رئيس المجلس الأعلى للصحة معالي الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة ورئيس جامعة الخليج العربي سعادة الدكتور خالد عبدالرحمن العوهلي، بحضور الأمين للمجلس السيد إبراهيم علي النواخذة، حيث بحث الطرفان آفاق التعاون المشترك في إطار التنسيق المشترك، ومناقشة العديد من القضايا التي تخص القطاع الصحي وخاصة الأكاديمي والتدريبي والابحاث الصحية. حيث استعرض رئيس جامعة الخليج العربي في هذا الاطار سبل الاستفادة من الدراسات القائمة في مجال الخريطة الجينية للإنسان ومدى امكانية تطبيقها بمملكة البحرين، وذلك في سياق الرؤية الاستراتيجية لجامعة الخليج العربي المتمثلة في إجراء الأبحاث العلمية والسريرية المتميزة التي تلبي الاحتياجات الصحية لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومعالجة الأمراض المنتشرة في السنوات الأخيرة في منطقة الخليج العربي.

وفي هذا الإطار أبدت جامعة الخليج العربي رغبتها في دعم المجلس لمبادرة انطلاق برنامج الجينوم البشري البحريني، وهو ما سيضع البنية الأساسية لقاعدة بيانات مهمة جداً في مستقبل الطب لتحقيق أعلى معدلات النجاح في توفير الخدمات الصحية وغيرها، حيث أنّ معرفة الخارطة الجينية والجينوم البشري سيساعد كثيراً في حل كثير من المشاكل الصحية للمواطنين، كما سيفيد كثيرا في تقليل التكلفة المالية عندما تجعل العلاج شخصي بمعرفة التركيبة البيولوجية والجزيئية لكل مواطن.

ومع التطورات العلمية الكبيرة التي حدثت في مجال الطب البشري أصبح من الأهمية بمكان معرفة الجينات لكل فرد لكي يُعطى العلاج الصحيح الذي يستجيب له المريض، وذلك من أجل تجنب الآثار الجانبية للعقاقير والأدوية، خاصة المتعلقة بالأمراض المزمنة وأمراض السرطانات.

وأكد معالي الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة سعي المجلس الأعلى للصحة إلى التعاون الوثيق مع كافة الجهات الطبية والعلمية، وفي صدارة هذه الجهات جامعة الخليج العربي ومدينة الملك عبدالله الطبية التي تجسد التعاون والتكامل بين دول الخليج.

تنسيق وتكامل مع قطاع الجامعات والمؤسسات الأكاديمية لتعزيز البحث العلمي وتطوير الاستراتيجيات التعليمية بما يتسق واحتياجات المملكة في القطاع الصحي

رئيس المجلس الأعلى للصحة يرعى مؤتمر الصحة النفسية بـ «جامعة البحرين الطبية»

استضافت الكلية الملكية الايرلندية للجراحين- جامعة البحرين الطبية (RCSI البحرين) مؤتمر الصحة النفسية في السابع والعشرين من شهر فبراير ٢٠١٧ تحت الرعاية الكريمة لرئيس المجلس الأعلى للصحة معالي الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة.

وقد نظّم هذا المؤتمر قسم المشاركة المجتمعية في جامعة البحرين الطبية (RCSI البحرين) بالتعاون مع رئيس قسم الطب النفسي بالكلية الملكية الإيرلندية، شارلوت كامل، تحت عنوان «لا صحة بدون الصحة النفسية».

وقد هدفَ المؤتمر بشكل أساسي إلى رفع مستوى الوعي في مملكة البحرين بالجوانب المختلفة للصحة العقلية ووسائل وطرق التغلب على المشاكل النفسية والعقلية، وتحسين مفهوم أمراض الصحة النفسية، وإزالة وصمة العار المرتبطة بها، والتعزيز الشامل للصحة النفسية.

واشتمل المؤتمر على عرض تقديمي مهم قدمه رئيس القسم الأكاديمي للطب النفسي في جامعة البحرين الطبية رئيس قسم الطب النفسي في مستشفى بومونت واستشاري الطب النفسي والرئيس السابق للمجلس الطبي، كيران ميرفي.وشارك في المؤتمر كذلك الأمين العام لاتحاد الجامعات العربية، سلطان أبو عرابي وشارلوت كامل.

المجلس الأعلى للصحة وجامعة الخليج العربي يبحثان التعاون المشترك في برنامج الضمان الصحي ومشروع مدينة الملك عبدالله الطبية

بحث المجلس الأعلى للصحة وجامعة الخليج العربي آفاق التعاون المشترك في التعاون المشترك في برنامج الضمان الصحي والتنسيق المستمر مع مشروع مدينة الملك عبدالله الطبية، وذلك في الاجتماع التنسيقي المشترك الذي عقد في مركز سمو الأميرة الجوهرة الإبراهيم بحضور رئيس جامعة الخليج العربي سعادة الدكتور خالد عبدالرحمن العوهلي والأمين العام للمجلس الأعلى للصحة سعادة السيد إبراهيم علي النواخذة وبحضور عدد من كبار المسؤولين في الجامعة والمجلس ومدينة الملك عبدالله الطبية.

وفي مستهل اللقاء نقل الأمين العام للمجلس الأعلى للصحة تحيات معالي رئيس المجلس الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفه، وتهاني المجلس إلى الجامعة بمناسبة التوقيع على اتفاقية أعمال البنية التحتية لمشروع مدينة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الطبية بين مملكة البحرين والصندوق السعودي للتنمية، حيث ستكون هذه المدينة جزءاً من منظومة الخدمات الصحية في مملكة البحرين ومنارة تعليمية ومعلماً صحياً متطوراً لتقديم الخدمات العلاجية لمواطني مملكة البحرين وأشقائهم بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
ثم قدّم الأمين العام للمجلس الأعلى للصحة عرضاً تفصيلياً عن برنامج الضمان الصحي لمملكة البحرين، والذي يمثل نقلة نوعية في مسيرة تطوير الخدمات الصحية، مؤكداً سعي المجلس إلى التعاون الوثيق مع كافة الجهات الطبية والعلمية، وفي صدارة هذه الجهات جامعة الخليج العربي ومدينة الملك عبدالله الطبية التي تجسد التعاون والتكامل بين دول الخليج.
كما شدد الأمين العام على أهمية التنسيق بين الجانبين فيما يخص تطوير أنظمة المعلومات الصحية والتكامل بينها. واتفق الطرفان على مشاركة منسقين من الجامعة مع فرق الضمان الصحي للمشاركة في وضع الأسس للنظام والاستفادة من الجامعة خاصة من إمكانياتها الأكاديمية وخبراتها في وضع الأنظمة والسياسات.
من جانبه، أكد رئيس جامعة الخليج العربي سعادة الدكتور خالد عبدالرحمن العوهلي حرص الجامعة ومدينة الملك عبدالله الطبية على التنسيق الدائم والمستمر مع المجلس الأعلى للصحة في شتى المجالات، سواءً على صعيد المبادرات والمشاريع التي تعنى بتطوير القطاع الصحي وكذلك على صعيد توفير الدعم للمشاريع التطويرية الواعدة التي يشهدها القطاع الصحي في مملكة البحرين وما يلقاه من مساندة كبيرة من لدن قيادة وحكومة مملكة البحرين.

الاجتماع المشترك مع جامعة الخليج العربي

المجلـس ينظم ندوة معاييـــر الجودة الصحية البريطانية NICE

افتتح رئيس المجلس الأعلى للصحة الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة الندوة التي أقامها المجلس الأعلى للصحة بالتعاون مع الكلية الملكية الايرلندية للجراحين - جامعة البحرين الطبية بشأن مبادئ القواعد الارشادية الاكلينيكية المعتمدة من قبل المؤسسة الوطنية للصحة والرعاية المتميزة في المملكة المتحدة (NICE). وتأتي هذه الندوة على هامش الزيارة التي يقوم بها رئيس المؤسسة، البروفيسور دايفد هإسلام، إلى مملكة البحرين. وشارك في الندوة كبار مسؤولي القطاع الصحي في المملكة والعديد من المتخصصين في الرعاية الصحية من مختلف المرافق الصحية العامة والخاصة، حيث سلطت الندوة الضوء على التجربة البريطانية في تحديد المسارات السريرية والحفاظ على جودة الخدمات المقدمة. وتهدف الندوة إلى مناقشة وسائل التعاون بين الأنظمة في المملكتين لتحسين نوعية خدمات الرعاية الصحية ومراقبة أفضل الممارسات الصحية.

وتأتي هذه الندوة بعد الزيارة الناجحة التي قام بها المجلس الأعلى للصحة إلى المملكة المتحدة برئاسة رئيس المجلس الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة في سبتمبر ٢٠١٦.

وكان الهدف الرئيسي من الزيارة هو وضع الأرضية لتقاسم تجربة الخدمة الصحية الوطنية في وضع المبادئ التوجيهية السريرية للمهنيين الصحيين في المملكة المتحدة. وخلال الزيارة، حضر الفريق ورشة عمل لمدة يوم عقدتها المؤسسة لوضع المبادئ التوجيهية الاكلينيكية والعمل على إنشاء أنظمة رقابية مستدامة.وأعرب البروفيسور هسلام عن شكره لرئيس المجلس الأعلى للصحة الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة ورئيس جامعة البحرين الطبية، الدكتور سمير العتوم والقطاع الصحي البحريني لإقامة هذه الندوة مؤكدًا أن ذلك يعزز من فرص الشراكة بين البلدين وخاصة فى المجال الصحي.

الشراكات الدولية

زيارة عمل مثمرة إلى جمهورية كوريا الجنوبية لمتابعة التعاون في مشروع الضمان الصحي

تفعيلاً للتوجيهات الكريمة لمجلس الوزراء الموقر بالتعاون بين المجلس الأعلى للصحة والجمهورية الكورية فيما يختص بالأنظمة المعلوماتية المعنية بنظام الضمان الصحي، قام معالي الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة وسعادة وزيرة الصحة الأستاذة فائقة بنت سعيد الصالح بزيارة عمل إلى جمهورية كوريا الجنوبية خلال الفترة ١٠ إلى ١٥ سبتمبر ٢٠١٧ في إطار تفعيل مذكرة التفاهم بين مملكة البحرين وجمهورية كوريا الجنوبية المبرمة في ٢٠١٧ والتي تشمل العديد من أوجه التعاون الثنائي بين البلدين ومن أهمها التعاون الفني لإطلاق برنامج الضمان الصحي، وبالأخص في مجال المعلومات الصحية الالكترونية.

وتأتي هذه الزيارة تنفيذاً لإحدى الاولويات الاستراتيجية الواردة في الخطة الوطنية للصحة لمملكة البحرين (٢٠١٦-٢٠٢٥) والمتمثلة في العمل على بنية تحتية قوية وفعالة لتشغيل نظم المعلومات الصحية والصحة الالكترونية، وتلبية لحاجة المملكة لنظام معلومات صحي متكامل يتمكن من جمع وتحليل وتخزين البيانات والإحصائيات الصحية المتعلقة بالوضع الصحي على مستوى المملكة بالتعاون مع الجهات الأخرى ذات العلاقة وذلك لتمكين المعنيين بصنع القرارات من تحديد المشاكل والاحتياجات الصحية ومن ثم صياغة البرامج والسياسات والخطط اللازمة للارتقاء بالصحة وتخصيص الموارد على النحو الأمثل.

وتهدف الزيارة إلى متابعة سير العمل في مذكرة التفاهم المشتركة والمتعلقة بالبنية المعلوماتية لبرنامج الضمان الصحي الوطني «صحتي»، حيث عقد وفد مملكة البحرين العديد من اللقاءات مع أقطاب القطاع الصحي في جمهورية كوريا الجنوبية، إذ جرى بحث العديد من المبادرات التي ستعود بالنفع على الجانبين.

اللقاء مع هيئة التقييم والمراجعة للتأمين الصحي

عقد وفد مملكة البحرين ممثلاً في رئيس المجلس الأعلى للصحة معالي الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة، ووزيرة الصحة سعادة الأستاذة فائقة سعيد الصالح اجتماعاً موسعاً مع رئيس وأعضاء مجلس إدارة الهيئة الكورية للتقييم والمراجعة للتأمين الصحي (هيرا). وأعرب الطرفان البحريني والكوري عن ارتياحها لسير التعاون المشترك والالتزام بالأطر الزمنية في تنفيذ اتفاقية التعاون التي تختص بالأنظمة المعلوماتية المعنية بنظام الضمان الصحي. والتي تشمل الاتفاقية توفير نظام المعلومات التأمينية الصحي، ومعلومات إدارة الأدوية، وتحليل المعلومات الصحية العامة في جميع الأنظمة والتي تشمل نظام الملف الإلكتروني الموحد، وتخزين جميع المعلومات الصحية لدى مقدمي الخدمة ومشتريها.

وأثنى رئيس الهيئة الكورية للتقييم والمراجعة للتأمين الصحي (هيرا)، على ما العلاقات البحرينية – الكورية والتعاون القائم بين البلدين الصديقين، مبدياً سعادته بأن تكون الهيئة الكورية شريكاً فاعلاً في تنفيذ الأنظمة المعلوماتية المعنية بنظام الضمان الصحي لمملكة البحرين، مشيداً في الوقت ذاته بجهود الفريق البحريني ومهنيته مما يسهم في نجاح المشروع.

استمرار التنسيق البحريني الكوري في مشروع الضمان الصحي

اتفاقية التعاون:

تشمل اتفاقية التعاون المبرمة بين مملكة البحرين وجمهورية كوريا الجنوبية، والتي جرى التوقيع عليها في شهر مارس ٢٠١٧ بمدينة سيئول، لتوفير الأنظمة المعلوماتية التي تخص نظام الضمان الصحي والتي تشمل ثلاث أنظمة رئيسية، أولها:

أولاً: نظام المعلومات التأمينية الصحي

والذي يختص بجميع المعاملات المالية بين مقدمي ومشتري الخدمة، وجميع الأمور التي تخص عملية التأمين الصحي.

ثانياً: نظام معلومات ادارة الأدوية

حيث يختص بعملية مراقبة جميع الاجراءات ذات العلاقة بادارة الأدوية بالنظام الصحي بالمملكة.

ثالثاً: نظام تحليل المعلومات الصحية

والذي يختص بالربط بين النظم المعلوماتية الصحية المختلفة وتخزين جميع المعلومات الصحية لدى مقدمي الخدمة ومشتريها.

والهدف المرجو من هذه الأنظمة هي إنشاء نظام معلومات فعال وملف الكتروني وطني موحد سيسهل عملية تشخيص الأمراض وعلاجها بالدقة المطلوبة وكذلك منع ازدواجية الخدمات وبالاخص في وصف الأدوية والفحوصات المخبرية والتصوير التشخيصي، والمساعدة في رفع مستوى جودة الخدمات الصحية المقدمة للمرضى، هذا بالإضافة إلى ما توفره نظم المعلومات الصحية من آليات فعالة لقياس ومراقبة الأداء والحصول على المؤشرات الإنتاجية للمرافق الصحية بسرعة وسهولة.

زيارة المجلس الوطني الكوري

رئيس المجلس الأعلى للصحة يبحث مع وزير الصحة التركي تجربة التسيير الذاتي للمستشفيات

انطلاقاً من النهج الثابت للمجلس في الإطلاع على كافة التجارب العالمية وخصوصاً في مجال التطبيقات المساندة لبرنامج الضمان الصحي، قام رئيس المجلس الأعلى للصحة معالي الفريق الطبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة بزيارة عمل إلى الجمهورية التركية، وجمهورية استونيا. وذلك للاطلاع على تجربة الدولتين في تطبيق الضمان الصحي.

وخلال اللقاء، شدد معالي رئيس المجلس الأعلى للصحة على تعزيز مسار التعاون بين البلدين الصديقين، مشيراً إلى أنّ مملكة البحرين تعمل على الاستعداد لتطبيق مشروع الضمان الصحي الوطني الشامل من خلال دراسة التجارب واستنتاج الخلاصات، حيث أن تطبيق هذا المشروع سوف يُسهم في إحداث نقلة نوعية على صعيد تقديم الخدمات الصحية والعلاجية ورفع مستوى جودتها بما يتلاءم مع الرؤية الثاقبة للقيادة وطموحات شعب مملكة البحرين في المضي قدماً نحو تطوير المنظومة الصحية.

وتصدر التسيير الذاتي للمؤسسات الصحية العامة جدول أعمال اللقاء التنسيقي، حيث يعد مشروع التسيير الذاتي للمستشفيات والمراكز الصحية الحكومية أحد المحاور المهمة في مشروع الضمان الصحي الوطني لما له من دور مهم في متابعة جودة الممارسات الإكلينيكية في المنشآت الصحية بشكل فعال يدعونا للأخذ في الاعتبار إعادة تنظيم المنظومة الصحية واستقلالية المنشآت الصحية العامة.

ولا شكّ أهم متطلبات الوصول لذلك هو تغيير النظم والقوانين وتأهيل الكوادر المؤهلة للعمل في إدارة صندوق الضمان الصحي وإدارة مقدمي الخدمات الصحية من المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية. كما يتطلب التغيير إعادة تنظيم وزارة الصحة وتعزيز دورها من تقديم الخدمة إلى التنظيم والمراقبة بالتنسيق مع المجلس الأعلى للصحة والهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية.

كما سيتطلب اعادة تنظيم وتهيئة مركز مختص بالتقييم والمراقبة والجودة والتخطيط واقتصاديات الصحة والمعلومات الصحية.

ورحّب سعادة الصحة التركي بمعالي رئيس المجلس الأعلى للصحة والوفد المرافق، وأثنى على الجهود التي يبذلونها في مجال عملهم، متمنياً تحقيق أكبر استفادة ممكنة من التجربة التركية في مجال تطبيق الضمان الصحي، وتحقيق الأهداف المرجوة من هذه الزيارة لجمهورية تركيا بما يصب في الارتقاء بالخدمات الصحية المقدمة في مملكة البحرين.

كما قام معالي رئيس المجلس الأعلى للصحة والوفد المرافق بزيارة إلى عدد من المراكز الصحية والمستشفيات، حيث تم الوقوف على التجربة التركية في تطبيق الضمان الصحي وطرق تطبيقه.

كما قام الوفد بزيارة إلى جمهورية استونيا، لتعزيز التعاون بين البلدين في المجال الصحي وتم الاطلاع على نظام التأمين الصحي المعمول به في جمهورية استونيا وطريقة عمل المنظومة الصحية المكونة من صندوق التأمين الصحي ومقدمي الخدمة من مستشفيات ومراكز صحية، مسلطا الضوء على التحديات والدروس المستفادة من تطبيق النظام في جميع مراحله والذي تم تدشينه منذ ١٩٩١ م.

رئيس المجلس الأعلى للصحة يلتقي بوفد خبراء الأمم المتحدة ويبحث التغييرات المقترحة في النظام الصحي البحريني

إنّ مملكة البحرين مبادرة وملتزمة على الدوام بتنفيذ قرارات وتوصيات منظمة الصحة العالمية ولجان ووكالات الأمم المتحدة المعنية بالقطاع الصحي، وبما أدى إلى تطوير مستمر على صعيد الأوضاع الصحية في مملكة البحرين التي تحظى بدعم مستمر من القيادة الحكيمة وعلى رأسها صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المفدى وصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد الأمين حفظهم الله ورعاهم، حيث أولوا مجال الصحة في المملكة جل اهتمامهم ورعايتهم المستمرة التي يفخر بها كل مواطن ومقيم على مملكة أرض البحرين.

وفي هذا الإطار، استقبل رئيس المجلس الأعلى للصحة معالي الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة في مقر المجلس وفد الخبراء الزائرين من منظمات الأمم المتحدة والمكون من فريق العمل بقيادة منظمة الصحة العالمية بمناسبة زيارتهم الحالية لمملكة البحرين، وذلك بحضور عدد من مسؤولي وزارة الصحة والمجلس الأعلى للصحة.

وفي مستهل الاجتماع رحب معالي رئيس المجلس الأعلى للصحة بوفد الخبراء الزائرين من منظمات الأمم المتحدة والمكون من فريق العمل بقيادة منظمة الصحة العالمية وبمشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، والذين زاروا مملكة البحرين خلال الفترة من ١٥ إلى ١٧ مايو ٢٠١٧م بهدف الاطلاع على تجربة المملكة في الوقاية من الأمراض المزمنة غير السارية.

وأكد رئيس المجلس الأعلى للصحة أهمية مثل هذه الزيارات الهادفة لمتابعة طرق وآليات تنفيذ الخطط الكفيلة بمكافحة الأمراض والبرامج الوقائية، والتي حرصت الحكومة على متابعتها وجعلتها من الأولويات، للوصول إلى الأهداف المرجوة من أجل التنمية المستدامة في البحرين.

ثم قدّم معالي الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة ايجازاً للوفد عن التغييرات المقترحة في النظام الصحي البحريني مع تطبيق برنامج الضمان الصحي الوطني «صحتي» الذي من المؤمل أن تكون له آثار إيجابية كبرى تعود بالخير على الجميع.

واستمع معاليه إلى ايجاز من قبل الوفد عن المهمة للفريق المعني بوضع استراتيجيات مساندة لمكافحة الأمراض الغير معدية (السارية) في دول مختلفة، حيث قام الوفد بعرض التجارب العالمية وما قامت به الدول للحد من المخاطر.

من جهتهم أثنى ممثلوا وكالات الأمم المتحدة على ما اشتملته الخطة الوطنية للصحة لمملكة البحرين (٢٠١٦ -٢٠٢٥) من أهداف محورية مهمة تتمثل في تعزيز الصحة وتشجيع الرياضة والنشاط البدني عبر استراتيجية وطنية للصحة الوقائية وتحقيق شراكة فاعلة بين جميع القطاعات ذات الصلة للوقاية من الأمراض فضلاً عن وضع استراتيجيات وخطط عمل وطنية لتحسين النظم الغذائية وتشجيع النشاط البدني وتعزيز انماط الحياة الصحية في المدارس وغيرها من المبادرات.

رئيس المجلس الأعلى للصحة يبحث مع السفير التايلندي تطوير التعاون في برامج «الطبيب الزائر» و«العلاج بالخارج»

استقبل معالي رئيس المجلس الأعلى للصحة الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة في مقر المجلس سعادة السفير السيد تشاياباان بامرونغفونغ سفير مملكة تايلند لدى المملكة، حيث تم التباحث واستعراض آفاق التعاون بين البلدين الصديقين في مختلف المجالات الصحية، وذلك بحضور الأمين العام للمجلس السيد إبراهيم علي النواخذة ورئيس اللجنة العليا للعلاج في الخارج الدكتور الشيخ فهد بن خليفة آل خليفة.

ورحب معالي رئيس المجلس الأعلى للصحة بسعادة السفير التايلندي، مشيداً بعمق علاقات التعاون المتميزة التي تجمع بين مملكة البحرين وتايلند وما تشهده هذه العلاقات الثنائية من تقدم وتطور ونماء على كافة المستويات، مؤكداً حرص مملكة البحرين على التعاون المشترك مع تايلند لا سيما في الخدمات الصحية بما يساهم في تلبية الاحتياجات الصحية والعلاجية المتخصصة للمواطنين والمقيمين بالمملكة. وقدّم معاليه شرحاً عن دور المجلس الأعلى للصحة في وضع ومتابعة تنفيذ الخطة الوطنية للصحة ومن بينها سياسة تمويل الخدمات الصحية في المملكة من خلال تطبيق نظام شامل للضمان الصحي، وتطوير معايير جودة الخدمات الصحية.

وأكد رئيس المجلس الأعلى للصحة أن مملكة البحرين ترحب بتطوير العلاقات في المجال الصحي مع تايلند، حيث أن القطاع الصحي حاليا يشهد تطورات ونقلات نوعية من شأنها تحسن الخدمة الصحية المقدمة، ومن ضمنها برنامج الضمان الصحي والذي سيتم تطبيقه خلال الفترة المقبلة تحت اشراف ومظلة المجلس الأعلى للصحة.

وقد تطرق رئيس المجلس الأعلى للصحة خلال اللقاء إلى آفاق التعاون الصحي بين البلدين وبالأخص في مجال تنظيم الزيارات للأطباء والاستشاريين وتبادل الخبرات الطبية بين البلدين الصديقين والاستفادة من خبرة تايلند في القطاع الصحي بالتخصصات الطبية الدقيقة. كما تطرق اللقاء إلى التعاون بين البلدين في ملف العلاج بالخارج، بالاستعانة بالخدمات والإمكانيات الطبية والعلاجية المتميزة في مملكة تايلند، وبالتنسيق مع كافة الهيئات الصحية في مملكة البحرين.

من جانبه أعرب السفير التايلندي عن تقديره للمستوى المتميز من العلاقات التي تربط مملكة البحرين ومملكة تايلند، وأثنى على الدور البارز الذي يضطلع به المجلس الأعلى للصحة في تطوير قطاع الرعاية الصحية في البحرين، ومؤكداً استعداد الجانب التايلندي لتعزيز التعاون الشامل والوثيق مع مملكة البحرين في مجال الخدمات الصحية والطبية.

رئيس المجلس الأعلى للصحة مجتمعاً مع السفير التايلندي

التواصل الإعلامي

في مقابلة صحفية نشرتها جميع الصحف المحلية... رئيس المجلس الأعلى للصحة: الحكومة الموقرة ستتكفل بالتغطية الصحية الشاملة لجميع المواطنين ولن يتغير الوضع الحالي إلا للأفضل

قام المجلس الأعلى للصحة بإجراء العديد من المقابلات واللقاءات الإعلامية والصحفية وفي هذا الإطار أكدّ معالي الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة رئيس المجلس الأعلى للصحة أنّ الحكومة الموقرة ستتكفل بالتغطية الصحية الشاملة لجميع المواطنين ولن يتغير الوضع الحالي إلا للأفضل، إذ إنّ «الرزمة الالزامية للمواطنين» والتي ستتكفل الحكومة بتقديمها للمواطنين ستشمل جميع أنواع العلاج المقدمة حالياً مع بعض الإضافات.

وأشار معاليه في مقابلة شاملة نشرتها الأمانة العامة بالمجلس الأعلى للصحة أنّ العلاج للبحريني لا سقف له من الناحية المادية او العلاجية - وسيعالج البحريني في المستشفيات على كافة المستويات ولكن مع ضبط وتحسين الخدمات من خلال تعزيز منظومة الرقابة والاشراف والتقييم، وجميع الامراض المزمنة أو المستعصية سيغطيها المشروع للمواطن البحريني، ولن يقل مستوى الخدمات عن الوضع الحالي في جميع الأحوال بل يهدف المشروع إلى تحسين جودة هذه الخدمات. كما سيكون العلاج في الخارج ميسراً للمواطن وتحت مظلة اللجنة العليا للعلاج بالخارج اذا دعت الحاجة لذلك.

الوطن ALWATAN
pr@alwatannews.net
Thu 7 Dec 2017 | العدد 4380 | الخميس 19 ربيع الأول 1439هـ

معة البحرين الطبية تستضيف المؤتمر البحثي الدولي الثاني

ية رئيس المجلس الأعلى للصحة الفريق
يخ محمد بن عبدالله آل خليفة استضافت
كلية للجراحين في أيرلندا- جامعة البحرين
RCSI البحرين» المؤتمر الدولي للبحوث ثي
ة.
ي المؤتمر البحثي الدولي الأول الذي نظمته
تعاون مع مستشفى الملك حمد الجامعي في
ضت فعاليات المؤتمر هذا العام مجموعة
والمناقشات.
من المتحدثين الرئيسيين كلمات قيمة،
مدير التنفيذي للمشروع الوطني للتعليم
تب الأول لرئيس مجلس الوزراء البحريني،
بلاتشفورد، ومصممة منهج تعليم
حية لدى الكلية الملكية للجراحين في
ورة مارتينا كيرهان، والأستاذ المشارك
يخوخة والسكتة الدماغية لدى الكلية
احين في أيرلندا، البروفيسور ديفيد
يهما، بالتوالي، على مجالات الابتكار في
ي والفرص المتاحة في مجال إدارة
غية.
تم تقديم أكثر من 100 ملخص بحثي
دولية فيها واضحة من خلال الأبحاث
المقدمة من المملكة العربية السعودية والإمارات
طينين وأيرلندا والهند وأمريكا

للجراحين في دبلن لدعم برامج الدراسات العليا، والمنحة البحثية المشتركة المقدمة بالتعاون مع جامعة الخليج العربي، والتعاون مع مستشفى الملك حمد الجامعي للعمل على استراتيجيته المعنية بالبحوث في مجال التمريض. ويمثل مجال الأبحاث أحد الركائز الاستراتيجية الثلاث التي تستند عليها جامعة البحرين الطبية، إلى جانب التعليم والتعلم والمشاركة المجتمعية. ويتماشى تنظيم هذا المؤتمر مع استراتيجية البحث العلمي في الجامعة والممثلة للاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي لدى مجلس التعليم العالي، كما هنأ رئيس الجامعة مجلس التعليم العالي على إصدار لائحة تنظيم البحث العلمي لمؤسسات التعليم العالي في البحرين، التي من شأنها دعم ميزة البحث العلمي والارتقاء به. وتوجه البروفيسور العتوم بالشكر إلى معالي طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة، رئيس المجلس الأعلى للصحة، على رعايته الكريمة للمؤتمر ودعمه وتوجيهه المستمر للأبحاث وغيرها من الأنشطة في جامعة البحرين الطبية.

وتتبع جامعة RCSI البحرين الملكية للجراحين في أيرلندا التي تأسست في العام 1784. وكنظيرتها في أيرلندا، فإن جامعة RCSI البحرين هي مؤسسة علوم صحية غير ربحية تركز على التعليم والأبحاث لدفع التغيير الإيجابي في جميع مجالات صحة الإنسان في جميع أنحاء العالم.

جون هايلاند، والرئيس التنفيذي، البروفيسور كمال كيلي، وعميد كلية الطب والعلوم الصحية، البروفيسور هانا مكاكي. وتضمن المؤتمر أهدافاً متعددة الأوجه ترمي لاستعراض معرفة جديدة تستخدم في مساعدة المرضى وبناء المزيد من الأبحاث التعاونية بين مختلف الدول وتشجيع طلاب الجامعة على المشاركة في إجراء الأبحاث.

وفي كلمته التي ألقاها مخاطباً الحضور الكرام، ذكر رئيس جامعة البحرين الطبية، البروفيسور سمير العتوم، بعض الأنشطة البحثية القائمة التي تشارك فيها الجامعة ومن بينها التعاون مع الكلية الملكية الشمالية واليابان والصين.

واستعرض المؤتمر الأبحاث القائمة في البحرين مع التركيز بصورة خاصة على المشاريع التعاونية بين جامعة البحرين الطبية وجامعة الخليج العربي وجامعة البحرين ومستشفى الملك حمد الجامعي ووزارة الصحة. وشارك في المؤتمر ما يقارب 300 شخص من طلاب وموظفي جامعة البحرين الطبية وأخصائيين في الرعاية الصحية وضيوف شرف وكبار المسؤولين من مجلس التعليم العالي منهم الأمين العام الدكتور عبدالغني الشوع والأمين العام المساعد للتقييم والاعتمادية، الدكتورة منى البلوشي، فضلاً عن حضور مجموعة من أعضاء الإدارة العليا في الكلية الملكية للجراحين في دبلن، حيث تم بحث سبل التعاون المستقبلي.

President of the Supreme Health Council Lieutenant General Shaikh Mohammed bin Abdullah Al Khalifa re
Minister Ghanim Al Buainain. He lauded the role of the Parliament Affairs Ministry in boosting cooperation be
legislative branches so as to highlight the Kingdom's civilisational achievements.

محمد بن عبدالله يفتتح مركز فحص جينات الأجنة قبل الحمل

ستوفر وحدة خاصة بفحص ج
قبل الحمل ابتداءً من شهر دي
كاشفة أن هذه الوحدة تعد أدا
من انتشار الأمراض الوراثية في
العربي.

وسيتناول المؤتمر الذي يقا
1 ولغاية 2 ديسمبر 2017
قبل الزواج والاستشارات الو
على مستوى صحة الأجيال ال
كما ويتناول المؤتمر المو
في طب الانجاب. وفي اليوم
علم الأجنة شاملاً آلية أخذ
وصات الجينية، والا

يفتتح رئيس المجلس الأعلى للصحة الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة يوم الجمعة المقبل أول مركز في البحرين لفحص جينات الأجنة قبل الحمل في مركز الأميرة الجوهرة لعلم الموروثات التابع لجامعة الخليج العربي في المنامة، وذلك بالتزامن مع إطلاق جامعة الخليج العربي للمؤتمر العلمي الأول لفحص جينات الأجنة قبل الحمل، بمشاركة أخصائيين وأكاديميين وباحثين من البحرين، والمملكة المتحدة، السعودية، عمان، والكويت. وقالت رئيسة المؤتمر، ورئيسة مركز تحليل جينات الأجنة قبل الحمل والاستشارية الجينات والوراثة الدكتورة مريم فدا إن جامعة الخليج العربي تفتتح هذا المؤتمر بالتزامن مع افتتاح المركز حرصاً منها على تعزيز الرعاية الصحية القائمة على العلاج الجيني للأمراض وذلك لأهمية هذا العلاج في الحد من انتشار

الفريق

مستو

من

البحرين تدخل «غينيس» بأكبر تجمع توعوي عن «السكري»

محمد بن عبدالله: السكري مكلكة وطنية تطال 14 % من سكان المملكة

أخبار الخليج
العدد (١٤٥٢٤) - السنة الثانية والأربعون - الخميس ١٠ ربيع الآخر ١٤٣٩هـ - ٢٨ ديسمبر ١٧

الحفل السنوي لهيئة تنظيم المهن والخدمات الصحية

٪ من مبادرات الهيئة ورفع الإيرادات بنس

خلال الاحتفالية.

المهني المستمر وربطه بتجديد تراخيص المهن الصحية مما أدى إلى استفادة العديد من البرامج التدريبية في القطاعين العام والخاص، حيث بلغ عدد البرامج المعتمدة في العام ٢٠١٧ (١٤٧٣) برنامجاً تدريبياً.

وأوضحت د.الجلاهمة أنه تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء بشأن الموافقة على تنظيم خدمات الفحص الطبي للعمالة الوافدة فقد قامت الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية ومن خلال المجلس الأعلى للصحة بإصدار الاشتراطات الفنية والهندسية الواجب توافرها في المؤسسات الصحية الراغبة في الحصول على تصريح لخدمات العمالة الوافدة، حيث صدر الملحق ٢١ في القرار رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧ بشأن الاشتراطات الفنية والهندسية الواجب توافرها في مؤسسات الرعاية الصحية التي خضعت له، وقد تم خلال العام ٢٠١٧ اعتماد ١٠ مؤسسات صحية في القطاع الخاص، فضلاً عن قيام الهيئة

○ د.مريم الجلاهمة.

المهن الصحية وتجديد ٦٤٨٠ ترخيصاً. كما قام قسم مراقبة الأدوية بتسجيل (١٤١) صنفاً دوائياً و١٦٠ منتجاً صحياً جديداً. وعملت الهيئة على تنمية إيراداتها وتمكنت في ٢٠١٧ من رفع الإيرادات بنسبة ١٩١٪ مقارنة بالعام ٢٠١٥، كما تمكنت الهيئة من زيادة القوى العاملة بالهيئة المناطة بها على أتمل وجه.

وكشفت د.الجلاهمة عن السعي لوضع نظام إلكتروني شامل للهيئة وتطوير هيكلها الوظيفي ليتماشى مع دورها المستقبلي ضمن مشروع الضمان الصحي الوطني. وفي ختام الحفل قام رئيس المجلس الأعلى للصحة والرئيس التنفيذي للهيئة الدكتور

وفي هذا الإطار فقد قامت الهيئة بعمل تقييم شامل لجميع المؤسسات التي تقدم الخدمة بحيث تطابق الاشتراطات التي صدرت وتم تحديد ١٤ مؤسسة صحية خاصة التي سمح لها بتقديم الخدمات، حيث تقوم الهيئة بدور رائد في هذا المشروع الوطني، بالتنسيق والتعاون مع وزارة الصحة والهيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية وهيئة تنظيم سوق العمل.

أما على صعيد تراخيص المؤسسات الصحية فقد بلغ عدد الطلبات الجديدة للفتح للمؤسسات الصحية (٣٣٤) طلباً وقام قسم المرافق الصحية بإصدار الموافقة المبدئية لـ (٣٦) منها والموافقة النهائية لـ (١٠١). وفي هذا العام

انطلاق النسخة الثانية لمعرض الخليج الطبي غدًا

خديجة العرادي:

تحت رعاية الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة رئيس المجلس الأعلى للصحة، وبدعم من «تمكين» ووزارة الصحة، تنظم مؤسسة «أجيال» للاستشارات بالتعاون مع «نيولاين» لتنظيم المعارض، معرض الخليج الطبي الثاني خلال الفترة 12-14 ديسمبر 2017 بمركز البحرين الدولي للمعارض والمؤتمرات.

الشيخ محمد بن عبدالله

وأكد الرئيس التنفيذي لمؤسسة أجيال القبطان محمود المحمود، أن النسخة الأولى من المعرض الذي أقيم العام الماضي، عزز من فرص استمراريته، خاصة مع وجود رعاية الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة، رئيس المجلس الأعلى للصحة، التي أسهمت في إنجاحه بشكل كبير، ومواصلة دعم «تمكين» للأطباء البحرينيين وأصحاب العيادات الطبية والمستشفيات والصيدليات، بتوفير فرص لترويج الخدمات والأجهزة والمعدات الطبية والأدوية.

ولفت المحمود إلى أن المعرض استطاع توفير أكبر ملتقى لممارسي مهنة الطب؛ للتعرف على أحدث التقنيات والأدوات المساعدة للإبداع والإنتاج في مجال الطب، شارك فيه العام الفائت أكثر من 100 مؤسسة طبية من البحرين وخارجها، ومن المتوقع ازدياد المشاركات هذا العام عن سابقه، نظرا إلى ما حققه من نجاح واسع.

وأوضح الرئيس التنفيذي لمؤسسة أجيال، أن المعرض المتخصص هو الأول من نوعه في مملكة البحرين الذي يتيح للمستشفيات والعيادات الطبية المحلية والإقليمية، الفرصة لعرض خدماتها ومنتجاتها، ويتيح للجمهور الحصول على استشارات طبية مباشرة من المؤسسات الطبية المشاركة وأطبائها، ويعد فرصة للتعرف على أحدث ما وصل إليه العلم في مجال الأجهزة الطبية وتقنيات الطب والجراحة وغيرها.

الأيام ALAYAM
www.alayam.com
الأحد 13 ربيع الآخر 1439- العدد 10493
Sunday 31st December 2017– No. 10493

وم رمزية للوصفات الطبية ومواعيد الأخصائيين والبقاء في المستشفى

محمد بن عبدالله: لا سقف مالي لعلاج المواطنين في «الضمان الصحي»

جاسم منصور، علي مجيد، سارة نجيب:

أكد الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة رئيس المجلس الأعلى للصحة أن مش
البحرين سيمثل تغييرا إيجابيا شاملا في منظومة الخدمات الصحية في المملكة
تطبيق المشروع.
وكشف في مقابلة شاملة مع صحيفة «الأيام»
المفضل لديها وكذلك طبيب العائلة
وكشف أن جميع ال
المواطن

رئيس المجلس الأعلى للصحة يجتم

د بن عبدالله يبحث مع البوعينين ال

اجتمع رئيس المجلس الأعلى للصحة الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة في مكتبه بمقر المجلس أمس، مع وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب غانم بن فضل البوعينين، وذلك في إطار تعزيز التعاون المثمر بين المجلس الأعلى للصحة ومجلسي الشورى والنواب، خصوصا في إصدار القوانين والتشريعات الصحية.

واستعرض رئيس المجلس الأ

Monday, December 11, 2017

Medical expo from Dec 12

DT News Network
news@dt.bh

Manama

The second Gulf Medical Expo will be held at Bahrain International Exhibition and Convention Center from December 12-14.

To be held under the patronage of the Supreme Health Council Chairman and Lieutenant General Dr. Shaikh Mohammed bin Abdullah Al Khalifa with the support of the Labour Fund Tamkeen and Health Ministry, the expo is organised by Ajyal Consultancy in cooperation with New Line Organising for Exhibitions and Conferences.

Ajyal CEO Captain Mahmood Al Mahmood said that the success of the first edition of the expo last year has enhanced the chances of its continuation, especially with the patronage of Lt. Gen. Dr. Shaikh Mohammed bin Abdullah Al Khalifa, contributing to its success.

Captain Mahmood underlined the continuous support of Tamkeen to Bahraini doctors, medical clinics, hospitals and pharmacies, by offering opportunities to promote medical services, equipment and medicines.

He also pointed out that the expo was able to provide the largest forum for medical practitioners to learn about the latest technologies and assistive tools to help creativity and production in the field of medicine, with the participation of more than 100 medical institutions in Bahrain and 16 around the previous edition of the expo, which is expected to attract more organisations and individuals this year considering the remarkable success if last year's event.

Ajyal CEO added that the exhibition is the first of its kind in the Kingdom of Bahrain, offering local and regional hospitals and clinics the opportunity to present their services and products.

Captain Mahmood also highlighted that the exhibition will provide the public with direct medical consultation from participating medical institutions and their doctors and is an opportunity to learn more about the latest discoveries and achievements in the field of medical devices and surgical techniques.

Lt. Gen. Dr. Shaikh Mohammed bin Abdullah Al Khalifa

جامعة البحرين الطبية تفتتح فرعاً لهيئة الممتحنين في الخليج

تحت رعاية رئيس المجلس الأعلى للصحة

عززت الكلية الملكية للجراحين في أيرلندا- جامعة البحرين الطبية «RCSI البحرين» مكانتها كمركز رائد للتعليم في المنطقة من خلال افتتاح فرع إقليمي جديد لهيئة الممتحنين Court of Examiners الخاصة بالكلية الملكية للجراحين في أيرلندا.

وأقيم الحفل الرسمي لافتتاح الفرع في حرم جامعة البحرين الطبية في البسيتين هذا الأسبوع تحت رعاية معالي الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة، رئيس المجلس الأعلى للصحة، وشارك فيه مجموعة من المتحدثين الدوليين بقيادة اللواء «بروفيسور» خالد آل خليفة، استشاري الجراحة العام وقائد الخدمات الطبية الملكية في مستشفى قوة دفاع البحرين.

وتهدف هيئة الممتحنين التي أطلقتها الكلية الملكية للجراحين في دبلن الطبية وغيرها من الجامعات التابعة للكلية الملكية خارج البحرين ضرورة انخراط ممتحنين محليين وتأسيس مجموعات إقليمية خاصة بهذه الامتحانات.

وتسعى هذه المبادرة الجديدة، التي جاءت بعد إطلاق أول فرع لهيئة في بيناتج في

وبهذه المناسبة قال رئيس جامعة البحرين الطبية، البروفيسور سمير العتوم: «نعتز ونفتخر بهذا التطور الذي يندرج ضمن قائمة الإنجازات التي حققتها الجامعة ويعد دليلاً على أهمية البحرين كمركز للتعليم الطبي الدولي». ومن جانبه قال الشيخ خالد في كلمة له في الحفل: «أتمنى أن تحقق

أخبار الخليج
العدد (١٤٥٢٤) - السنة الثانية والأربعون - الخميس ١٠ ربيع الآخر ١٤٣٩هـ - ٢٨ ديسمبر ١٧

رئيس المجلس الأعلى للصحة

الذاتي للمراكز الصحية والمستشفيات يمثل خطوة متقدمة

ستختار المركز الصحي وطبيب العائلة وفق ضوابط

د.فاطمة الحواج

التقرير السنوي

المجلس الأعلى للصحة

2017

المجلس الأعلى للصحة
Supreme Council of Health

www.sch.org.bh